الاستثمـار الاجنبي المباشر والهجـرة الدوليـة للعمـل

أ. م. د. هجير عدنان زكي امين

المقدمة

تركز معظم الدراسات التي تناولت مسائل الهجرة الدولية للعمل على فهم العوامل التي تحدد تدفق العمل المهاجر و قياس اثر هذا التدفق على سوق العمل وعلى النشاط الاقتصادي في البلدان المتلقية و المصدرة للعمل . إلا أن القليل من الدراسات اهتمت بتناول العلاقة التداخلية بين التنمية الاقتصادية و هجرة العمل .

تسعى هذه الدراسة إلى البحث في احد جوانب هذه العلاقة ، تحديدا العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و الهجرة الاقتصادية للعمل ، بالتركيز على الكيفية التي يتاح فيها للاستثمار الأجنبي المباشر إن يؤثر في هجرة العمل من البلدان النامية ' سيما وان المناخ الاقتصادي الدولي الحالي يركز على المقاربات الليبرالية في دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية في البلدان النامية.

ترى المقاربة الليبرالية في مسألة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و الهجرة الدولية للعمل انه بالقدر الذي يساهم به الاستثمار الأجنبي المباشر في تسريع وتنشيط النمو الاقتصادي و تقليل الفقر في البلدان التي تسود فيها ظاهرة تصدير اليد العاملة ، بهذا القدر يمكن أن يعمل هذا الاستثمار – في الأجل الطويل وكاتجاه عام – على الحد من الضغوط باتجاه الهجرة ، باعتبار إن الاستثمار الأجنبي المباشر يمثل من الناحية النظرية على الأقل البديل عن هجرة العمل . كما تؤكد هذه المقاربة على توسط دور هذا الاستثمار في عملية التنمية الاقتصادية و ما سيترتب عليه من توليد فرص الاستخدام ، التي و إن بدت ضئيلة على المستوى الإجمالي ، إلا أنها يمكن إن تكون كبيرة في بعض البلدان و بعض الصناعات . كما يذهب التقليديون إلى مزيد من الإشادة بدور الاستثمار الأجنبي المباشر على سوق العمل المحلية عندما يشددون على القول بان التدريب و آفاق تطوير المهنة غالبا ما ترتبط بالتوظف في فروع الشركات الأجنبية ، التي تزود منتسبيها بالمهارات اللازمة لتنشيط الحركة المهنية باتجاه الأعلى upward mobility وتحسين الوضع المهني الذي يؤدي بدوره إلى كبح الميل نحو الهجرة بالنسبة لأولئك الذين يبحثون عن فرص أفضل للعمل .

واستنادا إلى هذا المنطق تنصح المقاربة الليبرالية البلدان النامية بإتباع السياسات الداعمة إلى تسهيل دخول الاستثمار الأجنبي المباشر ممثلا بالشركات المتعدية الجنسية ، لما يمكن إن يحققه هذا الاتجاه من توليد لفرص العمل و توسيع الآفاق أمام المهارات المهنية و توفير فرص الحركة المهنية نحو الأعلى ، و تقليل الضغوط نحو الهجرة .

يستند هذا البحث إلى فرضية مفادها انه بالقدر الذي يتداخل فيه نشاط الاستثمار الأجنبي المباشر في النشاط الاقتصادي المحلي للاقتصاد المضيف، يمكن أن يؤدي ذلك إلى المساهمة في التنمية الاقتصادية الشاملة و في تقليل الضغوط الدافعة نحو هجرة العمل دوليا .

ومع الأخذ في الاعتبار انه أصبح من الصعوبة بمكان في عالم اليوم التصدي للبحث في أي موضوع دون الرجوع إلى المناخ الدولي الداعم إلى هذا الرأي أو ذاك ، فان هذا

البحث سيحاول إن يحصر نفسه في التحري عن هذه العلاقة التي تفترضها النظرية التقليدية بين الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في التطور الاقتصادي في البلدان النامية و بين الهجرة الدولية للعمل ، للوقوف في النهاية على إمكانيات تطبيق النظرية الاقتصادية في البلدان النامية بنفس القدر من النجاح الذي تحقق لهذه النظرية في بواكير التطور الاقتصادي في البلدان المتقدمة أبان مراحل نموها الأولى ..

المبحث الأول
مدخل في تحليل الهجرة الاقتصادية الدولية للعمل
- مقاربات في نظرية التجارة الدولية -

أصبحت الهجرة الدولية للعمل اليوم واحدة من المواضيع الرئيسية التي تشغل بال المهتمين بالاقتصاد و السياسة على حد سواء ، بعد أن حدثت تغيرات كبيرة في اتجاهات و تكوين تدفقات الهجرة بسبب التحولات في الظروف الديموغرافية و الاقتصادية و السياسية في مختلف مناطق العالم.ففي نهاية القرن الماضي كان هناك ما يقرب من ١٤٠مليون إنسان (أي ما يعادل ٢% من سكان العالم) يقيمون في بلدان غير مواطن ميلادهم . [١] ولم تشمل هذه التدفقات ما يفد من البلدان النامية إلى البلدان المتقدمة فحسب ، بل أصبحت تشمل بتزايد تدفقات الهجرة بين البلدان النامية نفسها. [٢] إلا أن الطاقة الغالبة للهجرة الدولية اتخذت سمةأحادية الاتجاه من البلدان الفقيرة والأقل نمو نحو البلدان المتقدمة . ويشكل المهاجرون اليوم حوالي ٦%من سكان النمسا،١٧% في كندا ، ١١% في فرنسا ، ١٧% في سويسرا و ٩% في الولايات المتحدة .

المطلب الأول : مقاربات مختارة من نظرية التجارة الدولية في تحليل الهجرة الاقتصادية الدولية للعمل

يشير مفهوم الهجرة الاقتصادية للعمل إلى تدفقات العمل التطوعية على المستوى الدولي التي تعرف بالهجرة الحرة الفردية والجماعية التي تختلف عن تلك الهجرة المفروضة والناتجة عن إشكاليات سياسية أو اجتماعية أو دينية أو عن أية عوامل اقتصادية أخرى والتي تجعل منها هجرة غير إرادية . وفي الوقت الذي تعتبر فيه هذه المحددات هامة في تفسير التدفقات الهجرة الدولية، إلى الحد الذي يصعب فيه رسم حدود واضحة بين الاعتبارات الاقتصادية و غير الاقتصادية للهجرة فإن المحددات الاقتصادية تلعب دورا مميّزا على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية ، وتتحكم إلى حد بعيد في استمرار وتطورات هذه الظاهرة الإنسانية .ويقصد بالمحددات الاقتصادية تلك الدوافع الناجمة عن اختلاف الظروف الاقتصادية بين البلدان ، و هذه الدوافع تتراوح بين السعي نحو تلبية متطلبات البقاء survival إلى الوصول إلى الفرص الاقتصادية على مختلف الأنواع يضمنها الحصول على فرص عمل أفضل ورفع مستوى الوضع المهني و المسؤولية الوظيفية[٣] occupational status.

ولعل الوقوف على التفسير الاقتصادي لهذه الظاهرة يتطلب إدراكا وتفهما دقيقا للمتغيرات التي تطرأ على القوى الاقتصادية والاجتماعية الشاملة وانعكاساتها على القرارات الصادرة عن الأفراد من أسر ومؤسسات وبلدان مهما تباينت ظروفهم المعيشية والاقتصادية. إلا إن ما يهم في سياق البحث الحالي هي تلك العوامل الناجمة عن التفاوت المتنامي بين معدلات النمو السكاني و معدلات النمو الاقتصادي التي تتحكم في إيجاد فرص العمل، و التي تؤدي إلى ارتفاع نسب البطالة بكل أنواعها الظرفية والهيكلية والتقنية، وهنا يقوم الفرد الاقتصادي بالمفاضلة بين التكاليف و الامتيازات المادية و المالية للإقامة في بلده فيما يعتبره الرصيد النفعي لمقر أقامته، الأمر الذي يشجع على ترك البلد الأصلي و يزيد من الميل نحو الهجرة

---

[١] *Borjas. Goerge.J – The Economic analysis of Immigration*

[٢] *تشير بعض المصادر الى ان البلدان النامية تأوي اليوم نصف عدد من يعيشون خارج البلدان التي نشأوا فيها .*
الاتجاهات الديموغرافية للهجرة الدولية للعمل . www.schoolarabia.net

[٣] *Sauvant. Karl .P. Foreign Direct Investment and International immigration. Transnational Corporations .Vol 2 no.1 Feb 1993 . P .34*

الخارجية إلى بلدان بديلة. و تذهب النظرية الاقتصادية التقليدية إلى الاستنتاج إلى انه إذا ما سمح لعوامل الإنتاج بالتحرك بحرية بين الدول فان الفروق في عوائد هذه العناصر ستتجه نحو الانخفاض. إلا انه ما دامت هناك في عالم الواقع مقيدات طبيعية و عملية وإدارية تحد من حرية حركة رأس المال و العمل _ والأرض بالطبع – فانه يمكن الاستنتاج نظريا بان التجارة في السلع و الخدمات يمكن أن تقوم مقام حركة عناصر الإنتاج في انتقال الموارد. فإذا اختلفت هبات الموارد بين البلدان_ مع افتراض سيادة ظروف المنافسة التامة، وتساوي حالة التكنولوجيا و انعدام حركة عناصر الإنتاج_ فان الفروق في هبات الموارد ستنعكس في الفروق النسبية لأسعار المنتجات، وسيصبح من مصلحة كل بلد أن يقوم بتصدير السلع التي تستخدم بكثافة المورد الإنتاجي الوافر فيه ويستورد السلع التي تستخدم في إنتاجها بكثافة المورد النادر فيه. ونتيجة لهذا النمط في العلاقات التجارية السلعية و الخدمية بين الدول ستصبح الموارد النادرة اقل ندرة و الموارد الوافرة اقل وفرة في توزيعها النسبي بين بلدان العالم . في هذا السياق تستنتج النظرية بان أسعار عناصر الإنتاج ستتجه نحو التقارب دوليا.٤

من الناحية النظرية إن التداخل الاقتصادي التام economic integration لا يعني شيئا آخر سوى المساواة بين أسعار عناصر الإنتاج factor –price equalization، وهذا يمكن الوصول إليه نظريا إما عبر التجارة الحرة بدون حركة عناصر الإنتاج، أو عبر حركة عناصر الإنتاج بدون التجارة أو بتوليفة ما بينها. وإذا حدث أي نوع من التدخل كالتمييز الحكومي و/أو التدخل التجاري و/أو كلف النقل الطبيعية و أو أي نوع من الإجراءات المقيدة فان هذه النتيجة لن تتحقق.٥

مع ذلك فان هذا الاستنتاج النظري بعيد عن التحقق واقعيا إلا في حالات معينة تخص البلدان المتقدمة حصرا فيما يخص أجور العمل أما في البلدان النامية فقد وقفت النظرية عاجزة عن تفسير حالات عدم الاتساق الواضحة على الصعيد الدولي في مستويات الدخول و الفرص الاقتصادية المتاحة و استمرار الفقر المدقع وهي الأسباب التي تقف وراء معظم قرارات الهجرة من البلدان النامية . وفي الوقت الذي أدى الاتساع السريع الذي حدث في التجارة الدولية بين البلدان المتقدمة في تجارة السلع المصنعة في الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية – الذي كان مصحوبا ومدفوعا بتقليص ملحوظ في الحواجز التجارية وكلف النقل و سيادة التوجه الدولي في العقلية التجارية لرجال الإعمال في هذه الدول – أدى إلى تحول في اتجاهات الأجور بين عامي ١٩٥٩ و ١٩٧٩ إذ ارتفع المتوسط المقيس للأجور في الدول الثمانية التي شملتها احدي الدراسات التطبيقية من ٤٣ إلى ٨٨ و انخفض الانحراف المعياري لها من٢٩ إلى ١٧ ، إلا أن مثل هذا الأمر لم يتحقق في تجارة السلع الزراعية التي بقيت محمية وهي السلع التي تتخصص فيها معظم البلدان النامية . ♣ وبقيت سوق العمل

---

٤ *يتحدد تحقق النمط التجاري الذي يتبع منطوق نظرية تناسب عناصر الانتاج بعوامل متعددة كالتكنولوجيا المستخدمة ، وكلف النقل و بنية السوق و مستوى توفر المعلومات و التدخل في التجارة، لذلك لايقال ان اسعار عناصر الانتاج (تتساوى) في الاجل الطويل بعد انفتاح التجارة و انما يقال(تميل) الى التساوي او التقارب . للاستزادة حول هذا الموضوع راجع :*

Snider، Dullest, Introduction to International Economics. Irwin co. Illinois 1967.

° *Kindelberger , Charles P. International Economics .Forth Edition . Irwin, Illinois P 194*

♣ *شملت الدراسة المذكورة ثمان دول متقدمة هي كندا و اليابان و السويد و ا لولايات المتحدة وفرنسا وايطاليا و (المانيا الغربية) و المملكة المتحدة .*

راجع : Ethier, Wilfred Modern International Economics . W.W. Norton & Co. London 1983 P114

الدولية بعيدة عن التمام السوقي . و قد لوحظ إن تساوي الأجور لم يتحقق لا على مستوى البلد الواحد و لا على مستوى البلدان إلا في حالة بعض التخصصات ذات الخصائص التقنية العالية ، و إن النمط الذي أخذته تدفقات العمل كانت مرتبطة بعوامل سياسية أو شبه اقتصادية ، و حتى في حالة غياب الاعتبارات الثقافية و السياسية فان تدفق العمل يتبع إلى حد كبير نمط التعليم في البلد المصدر و المتلقي .

لقد أخذت مسألة الفروق في أسعار عوامل الإنتاج واسعا من الأدبيات الاقتصادية في الفترة التالية للحرب العالمية الثانية مع تزايد الاهتمام باقتصاديات البلدان اللاقل تقدما ، وقدمت أسباب كثيرة لتفسير الفروق في الأجور ، منها ما حاول أن يقارب التحليل التقليدي و منها ما ذهب إلى ابعد من ذلك ممعنا في الحقائق التاريخية التي أدت إلى التقسيم الدولي للعمل . وفي السياق الأول، تعزى بعض هذه الفروق إلى وجود السلع غير الداخلة في عملية المتاجرة التي يمكنها إلى أن تحد من قدرة التجارة الدولية عبر الحدود في أن تعمل كبديل عن حركة عناصر الإنتاج. كما أشير أيضا إلى أن أنماط التجارة الدولية لا تتبع فقط منطق الوفرة و الندرة في عناصر الإنتاج وإنما تتحدد كذلك بالفروق في التكنولوجيا و العوامل السياسية ، و مستويات الدخول التي تؤثر في توفير الوضع التجاري التفضيلي . هذا فضلا عن أن تدفقات التجارة تعمل بشكل غير مباشر كما أن قدرتها على تعويض عن حركة عناصر الإنتاج تعتمد على حالة سوق عناصر الإنتاج . فإذا لم تتقلص الفجوات التكنولوجية و البشرية فضلا عن الدخول بين البلدان المتقدمة و النامية وإذا لم تبتعد أسواق عناصر الإنتاج يضمنها سوق العمل عن العمل في بنية سوقية غير تامة فان التجارة ستقوم جزئيا بدور البديل عن حركة عناصر الإنتاج. إلا إن الأهم والأبرز في أسباب عدم إمكانية تحقق النموذج النظري في مساواة أسعار عناصر الإنتاج ومنها أجور العمل على مستوى العالم إن هذه النظرية مبنية على افتراضات محددة من أهمها تشابه – و الأصل تطابق - حالة التكنولوجيا و مهارات العمل على مستوى الحيز الذي تسري فيه، و هذا ما لا يتوفر في عالم الواقع، وان توفرها النسبي في حالة العلاقات الاقتصادية بين مجموعة البلدان المتقدمة قد حقق جزئيا هذه النتيجة النظرية – كما لاحظنا في نتائج الدراسة أعلاه - ، إلا غياب هذه الافتراضات في حالة العلاقة بين البلدان النامية و المتقدمة يجعل من اللامساواة هي الحالة الطبيعية السائدة . و حتى لو تطابقت هذه المهارات افتراضا فان نمط علاقات الإنتاج- العمل تختلف في الاقتصاديات المتقدمة – دولا وشركات - (إذ يسود فيها الميل نحو ادخار العمل) عنها في البلدان النامية من جهة، و الفرق بين معدلات نمو السكان في المجموعتين من جهة أخرى الذي يجعل من وفرة العمل مسألة محتومة في البلدان النامية بالنسبة إلى إجمالي فرص العمل في العالم ككل.

إن النقاش الدائر حول موضوع تفاوت الدخول بين مجموعتي البلدان المتقدمة و النامية يأخذ أهميته النظرية من كون هذا التفاوت يتفاقم مع أن مجموعة البلدان النامية تدخل نظام التجارة العالمي على أساس إشارات مبدأ الميزات النسبية في التخصص، وهذا التفاوت في الدخول يبدو مناقضا تماما لاستنتاجات هذا المبدأ، بالتحديد في مسألة تساوي دخول عناصر الإنتاج. لذا فان هذا التفاوت المستمر في الدخول و في متوسطات الدخل بين مجموعتي البلدان المتقدمة و النامية تبدو مؤشرا أخرا على إن تطبيقات نظرية التجارة لم تعمل كما ينبغي على مستوى العالم ، وان السوق وقوانينه تؤت بنتائج منحازة بشكل منتظم systematic في غير صالح البلدان النامية .

وبغض النظر عن الرؤية الماركسية الأصيلة التي تذهب إلى مستوى جذري في التحليل لتناقش العلاقات الاقتصادية الدولية على مستوي (الوضع او الترتيب) order و ليس النظام system و ترى إن نمو طاقة الهجرة ناجم عن الوضع المحيطي للبلدان المستغلة في إطار عالمي دائري احتلت البلدان الرأسمالية مركزه و عملت تاريخيا وبشكل منتظم على إفقار مناطق المحيط ، فان هناك مقاربات أخرى تقر مفهوم نمو طاقة الهجرة من خلال تحليل "أثر الدوّامة" أو التسبب التراكمي لدى كونار مردال Myrdal (١٩٥٧)و تقدم تطابقا مماثلا للتحليل المرتكز على أفكار المحيط والدائرة حيث تعتبر هاتان الأطروحتان عدم وجود فائض في قوى العمل بالمعنى الرأسمالي للكلمة، عرضا من أعراض التفاعلات التاريخية بين الوسط المتقدم والمحيط المتخلف. كما تعزى إلى الاقتصاديين بريبيتس Prebisch (١٩٥٠) و"سنجر" Singer (١٩٦٨) مقاربة شاملة تؤكد بأن البلدان النامية تنتفع أقل من البلدان الغنية من مساهمتها في الاقتصاد الدولي. ويؤمن الاقتصاديان بكون التفاوت الدولي ينتج عن تدهور في معدلات التبادل الاقتصادي في العالم بصفة مواتية للبلدان المتقدمة وعلى حساب البلدان النامية. وتمثل التجارة الدولية الحرة الآن عاملا من عوامل تنمية التفاوتات بين هذه البلدان. وإذا كانت الهجرة الخارجية من البلدان الفقيرة للبلدان الغنية مرتبطة بتباعد الدخل بين المجموعتين، يمكن القول هنا بأن هذه التجارة تساهم ولو بصفة غير مباشرة، على دفع وتنمية الهجرة الدولية ' على خلاف الاستنتاج الرئيسي لنظرية التجارة الدولية التي يبدو إن جزئياتها قابلة للتطبيق نسبيا على البلدان المتقدمة دون البلدان النامية .

و اليوم يسود الأتفاق بين دارسي الهجرة الدولية عموما حول اعتبار هذه الظاهرة كرد فعل على التفاوت الاقتصادي والاجتماعي بين البلدان، سيما وأن هذا التفاوت ما فتئ يتطور بسرعة في العقود الماضية . فضلا عن الزيادة السكانية الهامة التي عرفها سكان المعمورة خلال العشريات الأخيرة من القرن الماضي و التي شكل سكان البلدان النامية ٨٠% منها و التباين المستمر والمتنامي بين معدلات النمو السكاني ومعدلات النمو الاقتصادي التي تتحكم في إيجاد فرص العمل .

المطلب الثاني : منافع الهجرة الاقتصادية الخارجية ومساوئها للبلد المصدر للعمل

أكدت مختلف الأدبيات الاقتصادية على الفوارق الجغرافية في توزيع الدخل بين الأفراد الاقتصاديين كعامل رئيسي مسبب للهجرة الخارجية. وقد أدمجت مقاربة الهجرة كعامل ميسر لحياة اقتصادية أفضل مقارنة بما هي عليه في بلدان الأصل.ففي التحليل النيوكلاسيكي الحدي المبني على المفاضلة بين المزايا والتكاليف وتعظيم المنفعة بأقل الأثمان، تعد الهجرة استثمارا قادرا على إحداث فائض صاف إيجابي يتأتى من الفارق بين الدخل المتحصل عليه في بلد الأصل والدخل المتوقع الحصول عليه في بلد المضيف مع احتساب وطرح نفقات النقل والتنقل. وقد تطورت هذه المقاربة التحليلية الليبرالية على امتداد الفترات الزمنية الماضية لتدمج في هذا الفائض مؤشر البطالة في مناطق الاستقبال، الشيء الذي أدى إلى ظهور مقاربة المردود المتوقع من ظاهرة الهجرة، وذلك مع تنامي تواصل الهجرة الداخلية في البلدان النامية من الريف صوب المدن والتي زادت من حدة البطالة الحضرية حجما وبمعدلات كمية ونوعية هامة.٦ ومن المنطقي و الحال هذه ،ان يعتبر البعض الهجرة الخارجية كصمام أمان بالنسبة للبلدان النامية لتقليص الضغوط السكانية والحد من البطالة وتمكينها من تحويلات نقدية ومالية

---

٦. *العموص ، د. عبد الفتاح . المحددات النظرية للهجرة الخارجية في البلدان المتوسطية : اشالرة للبلدان المغاربية .* *www.afkaronline.com*

هامة للتقليل من عجز موازينها التجارية والمدفوعات في الأمدين القصير والمتوسط، ولكن وفي الوقت ذاته وفي المدى البعيد - تكبل هذه الظاهرة السكانية البلدان النامية بإبقائها داخل نظام اقتصادي عالمي توزع امتيازاته بصفة متفاوتة .

و هنا يبرز التساؤل فيما إذا كانت هناك ثمة ظروف تكون فيها الهجرة الدولية للعمل ذات فائدة بالنسبة للبلد المصدر للعمل ؟ هناك رأيا يشير إلى أن إرسال أناس بالغين للعمل في الخارج بشكل دائم هو بمثابة تصدير لرأس المال. فالبلد المصدر يتولى الشؤون المعيشية و التعليمية لهؤلاء خلال الفترة غير المنتجة من حياتهم ' ليقوموا بعد ذلك بترك بلدهم الأصلي و التوجه إلى مكان آخر للعمل فيه، و في هذا شيء من المناظرة مع تصدير رأس المال، ما عدا انه ليس في كل حالات تصدير العمل يستلم البلد المصدر عائد على الإنتاجية الحدية يفوق كلف الاستبدال و الإدامة – كما هو الحال مع تصدير رأس المال. ٧ و لكن كقاعدة عامة يمكن القول إن نمو السكان يتحدد بمعزل عن فرص الهجرة – على الأقل في الأجل القصير، فالاختيار لا يكون بين استثمار الموارد في قوة العمل لأغراض الهجرة أو استثمارها في خطوط محلية أكثر إنتاجية، و إنما الاختيار هو بين أن يبقى العمال عاطلين في بلدهم أو أن يتجهوا للبحث عن فرص العمل في مكان آخر. و هنا يرد السؤال حول ما إذا كان هناك عائد موجب على هذه الموارد النازحة، أو بعبارة أخرى هل يمكن لهذه الهجرة أن تعمل على تخفيف ضغط العاملين من خلال الهجرة. فإذا كانت الهجرة تعني الهروب من نقطة توتر النمو السكاني في الأجل الطويل فأنها ستمثل هدرا بصيغ ما يصيب الفرد الواحد من الدخل . و السياسة المثلى في هذه الحالة ستتمثل في عدم السماح للهجرة لحين ظهور أو تجاوز الحد المالتوسي Malthusian limit إذ إن حدود العائلة المناسبة ترتبط بالمحافظة على مستوى الدخل . ٨ مع ذلك هناك بعض الحالات التي يكون فيها معدل التحويلات عاليا، تنتج الهجرة الواسعة دخلا حقيقيا للمتبقي من السكان ، وان كان معدل نمو السكان سريعا . فالعاملين المؤقتين الذين لهم أهداف ادخارية سيزودون بلدانهم بالصرف الأجنبي و المدخرات، ولو إن هذه لا تستثمر دائما في المجالات الإنتاجية، إلا إن معدل التحويل هذا يبقى دالة للمدة التي قضاها المهاجر في الخارج من جهة ودالة للروابط الاجتماعية و البنية الثقافية في المجتمع ذاته من جهة اخرى. ففي المدة الأولى للهجرة تكون هذه العلاقة الدالية قوية فالمهاجر قد يرسل التحويلات إلى الأقرباء الأقرب و ربما الأبعد، ولكن بعد حين و بعد إن يمر بمرحلة التغير الثقافي تبدأ التحويلات بالانخفاض، وتلي ذلك مرحلة أخرى عندما تتحد العائلة من جديد في البلد المضيف وتتكون أجيال جديدة ضعيفة الصلة بموطن أسلافها . وهنا ينبغي الإشارة إلى التأثيرات الخارجية external effects ومنها الضريبة التي تفرض على دخل المهاجر ، إذ انه حتى لو كان المهاجر يحصل في الخارج أعلى من الدخل الذي يحصل عليه في بلده و حتى إذا كان له ميل عالي للادخار و ميل منخفض للاستهلاك - مثلا بسبب بقاء عائلته في الوطن – فان الدخل الذي يحصل عليه يخضع للضريبة ، و هذا ما يمكن اعتباره من التأثيرات الخارجية التي تحد من فوائد الهجرة.

وهناك مسألة أخرى في سياق التأثيرات الخارجية وهي ما يعرف بنزف العقول brain drain وهذه تشكل قلقا كبيرا بالنسبة للبلدان النامية المصدرة للعمل، لأنه يعرضها لان تخسر قوة العمل الأكثر كفاءة لحساب البلدان المتقدمة. إن قوة العمل الكفوءة هي التي تترك

---

٧ *Kindelberger , International Economics Op.Cit P.242*

٨ *Ibid P.243*

موطنها في الغالب لأنها ببساطة تستطيع فعل ذلك فهي تمتلك المعرفة بالفرص الأجنبية – وهذا قد يأتي في جانب منه من المعرفة المتحصلة عند الدراسة في الخارج – و هؤلاء يكونون قادرين في الغالب على تجميع النقاط الكافية لدخول البلد المضيف. ٩ المشكلة تبدو حرجة بالنسبة لتلك البلدان التي تنفق بثقل على دعم التدريب و التعليم لمواطنيها . ففي مثل هذه الحالات يتحمل البلد الأصلي كلف التعليم و يجني المهاجر الفائدة على شكل أجور عالية يتلقاها في البلد المستقبل. المسألة الأهم هنا عندما يترك البلد أناس ذوي تخصصات رفيعة كالعلماء و الأطباء..الخ فهؤلاء إذا كانوا بإعداد قريبة من الحد الأدنى المطلوب على صعيد المجتمع فإنهم يمثلون (المدخل الحاسم) critical input بالنسبة للنشاط العام و استنزاف هؤلاء عبر الهجرة إلى مستوى دون الحد الأدنى المطلوب من شأنه أن يؤتي بنتائج مؤذية على الناتج القومي ككل.

وفي الوقت الذي تشكل فيه الهجرة ضررا فإنها من جهة أخرى يمكن أن تخفف من التشويه في أسعار عناصر الإنتاج سيما في حالات البطالة المقنعة أو الصريحة ففي هذه الحالة تساعد الهجرة في التخفيف من هذا التشويه. فإذا كانت البطالة المقنعة تعني إن الناتج الحدي يساوي الصفر أو قريبا منه فان هذا من شانه أن يحبط حوافز الاستثمار، إذ لماذا يقوم المستثمر بتجهيز المكائن عندما يكون هناك عمل مجاني. لذا تتمثل إحدى منافع الهجرة عندما تقوم بسحب جزء من العمل لترتفع إنتاجيته الحدية إلى المستوى الذي يجعل من المجدي احتساب العائد على الاستثمار.

خلاصة القول إن الظروف الاقتصادية مثل ندرة الموارد المادية، وما يتعرض إليه الإنسان من بطالة وفقر، وفقدان القدرة على إشباع حاجاته الحيوية، تدفعه في كثير من الأحيان إلى مغادرة بيئته الطبيعية إلى بيئة غريبة عنه. كما أن الظروف السياسية والاجتماعية المتغيرة وما يلاقيه الإنسان من غياب الحرية الحقيقية، قد يكون أحيانا بفعل قوة خارجية ترغم الإنسان على هجر موطنه الأصلي بحثا عن مكان آخر يمكّنه من وجود حدّ أدنى من الأمان والطمأنينة والعيش الكريم. ومهما تعددت وتنوعت الأسباب بتعدد المهاجرين، إلا إنها بمجموعها تدل على وجود بيئتين: الأولى طاردة والثانية جاذبة. ويكون اتجاه حركة السكان من الأولى إلى الثانية. ويدل التحليل النفسي الاجتماعي لهذه الحركة على وجود بعض العوامل في البيئة الطاردة التي تحدث في نفس المهاجر شعورا داخليا ينفره من بيئته الأصلية، ويدفعه للبحث عن بيئة جديدة يتوقع أن تكون ظروف الحياة فيها أفضل من الظروف التي يعيش في ظلها في موطنه الأصلي.

---

[9] *Benjamin, Dwayne & others – Labor Market Economics – Forth Edition McGraw-Hill Toronto 1998 P.410*

المبحث الثاني
جوانب مختارة من اقتصاديات الاستثمار الأجنبي المباشر

تتوسط التنمية الاقتصادية العلاقة التي يسعى هذا لبحث إلى التحري عنها بين ألاستثمار الأجنبي المباشر و الهجرة الدولية للعمل، ذلك أن ايجابية هذه العلاقة – بمعنى مساهمة نشاط ألاستثمار الأجنبي المباشر في تقليل الهجرة الدولية – إنما يتأتى من قدرة هذا النشاط على توفير البيئة التنموية القادرة على امتصاص العمل الذي يزمع الهجرة هربا من البطالة أو للبحث عن فرص اقتصادية أفضل أو لتحسين المستوى الوظيفي.

المطلب الأول : الأسس النظرية لدور الاستثمار الأجنبي في زيادة عوائد عناصر الإنتاج في البلدان المضيفة

تقدم النظرية الاقتصادية رؤيتين في دراسة تأثيرات ألاستثمار الأجنبي المباشر على البلدان المضيفة . أولها هي المنطلقة جذورها من نظرية التجارة الدولية و تعود في تاريخها إلى (مكدوغال MacDougal) عام ١٩٦٠. وهذه الرؤية التوازنية المجتزأة ذات التحليل ألسكوني المقارن سعت إلى التحري عن كيفية توزيع الإضافات الحدية للاستثمارات المتأتية من الخارج – سواء على شكل استثمار مباشر أو استثمارات حافظة . وكيف إن هذه ستعمل على زيادة الإنتاجية الحدية للعمل و تقلل الإنتاجية الحدية لرأس المال في البلدان المضيفة . فضلا عن هذا فان مكدوغال يؤكد بان ألاستثمار الأجنبي المباشر يرتبط بفوائد اقتصادية ضمنية أخرى " المكاسب المباشرة الأكثر أهمية تتأتى من العوائد الضريبية على الإرباح الأجنبية (على الأقل إذا كان الاستثمار غير محفز بإعفاءات ضريبية) ومن خلال اقتصاديات الحجم و الاقتصاديات الخارجية بصورة عامة ، خاصة عندما تكتسب المنشآت المحلية (المعرفة Know how) أو أنها تجبر من خلال المنافسة الأجنبية على تبني طرق أكثر كفاءة في الإنتاج و الإدارة . " بموجب هذا التحليل ليس هناك حكم مسبق a priori حول هذه الأهمية المفترضة لهذه المكاسب في نموذج مكدوغال .١٠

بصرف النظر عن المساهمة الأولية لدخول الاستثمار الأجنبي المباشر في البلد المستلم المتمثلة في التقليل من شحه المدخرات المحلية و في زيادة عرض الصرف الأجنبي ، فان أساس الاتجاه نحو تشجيع دخول الاستثمار الأجنبي يتمثل في تولد القناعة بان هذا الاستثمار سيعمل مع مرور الوقت المناسب بالشكل الذي يؤدي إلى زيادة الدخول الحقيقية الناجمة عن نشاطه بحجم اكبر من الزيادة التي تولدت في دخل المستثمر الأجنبي . وبهذا المعنى فان منفعة الاقتصاد الوطني تتحقق إذا كانت القيمة المضافة إلى الإنتاج الوطني المتولدة عن عمل رأس المال الأجنبي ذات قيمة اكبر من المبلغ الذي سيتحول إلى المستثمر أي تفوق العوائد الاجتماعية على العوائد الخاصة . ١١ إذ طالما يحقق الاستثمار الأجنبي ارتفاعا في الإنتاجية و إن حصيلة هذا الارتفاع لا تعود إلى المستثمر فقط فان هذا يعني بان الزيادة في الناتج سيتم تقاسمها مع الآخرين ، وانه ينبغي أن تكون هناك بعض المنافع المباشرة إلى المجاميع الدخلية الأخرى . هذه المنافع يمكن أن تتجه إلى : العمل المحلي على شكل ارتفاع في الأجور الحقيقية و إلى المستهلكين على شكل انخفاض في الأسعار و إلى الحكومة من خلال توسيع العوائد ، و الأكثر أهمية من هذا كله انه من المرجح إن تتحقق مكاسب غير مباشرة من خلال الوصول إلى الاقتصاديات الخارجية . و يشير هذا التحليل إلى إن تدفق رأس المال الأجنبي يترك تأثيرا واضحا في رفع الإنتاجية الحدية للعمل وفي زيادة الأجور الحقيقية ، في ظل سيادة افتراضات معينة كما يتضح من النموذج البسيط أدناه الذي يبين الزيادة المتحققة في عوائد عناصر الإنتاج الأخرى (و لنفترض العمل) المتمثلة بالمثلث (IGE) بعد إضافة رأس المال الأجنبي (BF) إلى خزين رأس المال .

---

١٠ *التحليل الحالي يستند الى الجهود النظرية لمكدوغال MacDougall في الستينيات :*
MacDougall, G.D. " The benefits and costs of Private Investment from Abroad : A Theoraticall Approach - Economic Record , March, 1960 pp. 13-35

١١ *Meier, G.M – The International Economics of Development -*
Harper International Edition- Harper & Row Pub – London . P 138

الشكل (١)
اثر دخول رأس المال الأجنبي على عوائد الإنتاج

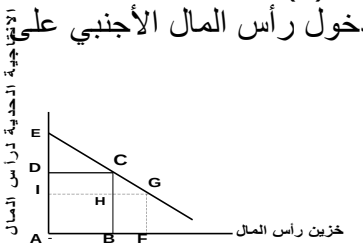

هذا النموذج البسيط مبني على افتراضات محددة منها إن العمل ورأس المال في حالة استخدام كامل و إن المنشآت التي ستقام نتيجة نشاط الاستثمار الأجنبي تستخدم نفس التكنيكات التي يستخدمها النشاط الوطني. و إذا كان تعديل النموذج بإسقاط الفرض الأول (أي وجود بطالة واضحة أو مقنعة) لن يغير كثيرا من الاستنتاج الأخير حول ايجابية دخول رأس المال الأجنبي على الاقتصاد ، لأنه سيعمل على استخدام العمل العاطل أو غير المنتج فانه من غير الواقعي القبول بالفرض الثاني ، و بالتالي نتائج النموذج لاسيما إذا كان الاستثمار الأجنبي من النوع المدخر للعمل – وهو ما ستتم مناقشته في مكان آخر . ١٢ و تستمر النظرية التقليدية بالتأكيد على أن نشاط الاستثمار الأجنبي المباشر لن يؤدي إلى رفع إنتاجية العمل فحسب بل انه سيدفع بمزيد من قوة العمل العاطلة إلى التوظف . وهذا الأمر سيكون واضحا على وجه الخصوص في البلدان ذات الكثافة السكانية العالية ، وإذا كانت شحه رؤوس الأموال المحلية التي تحول دون استخدام العمل المتأتي من المناطق الريفية في القطاع الصناعي حيث الأجور الأعلى ، فان تدفق الاستثمار الأجنبي سيخلق إمكانيات الاستخدام في القطاع المتقدم (الصناعي) و بذلك يتاح لحركة رؤوس الأموال دوليا أن تكون البديل عن الحركة الدولية للعمل إذ عندما تتحدد تدفقات العمل الفائض ، فان إحلال الهجرة إلى القطاع الأكثر تقدما تكون الحل الأفضل لمشاكل الهجرة و عند ذاك تكون المنافع الاجتماعية من وجود نشاط الاستثمار الأجنبي في القطاع المتقدم اكبر من الأرباح المتحققة لهذا الاستثمار ، لان الأجور التي سيتم استلامها من قبل العمال الذين توظفوا حديثا تتجاوز إنتاجيتهم الحدية في القطاع الريفي ، و هذه الزيادة ستضاف إلى المكاسب على صعيد الاقتصاد الوطني .

لقد افرز الاختبار التاريخي لهذا التحليل اتجاها معاكسا لما اقترحته النظرية خاصة فيما يتعلق بالحركة الدولية لعناصر الإنتاج إذ نجم عن التدفق الداخل لرأس المال الأجنبي بناء هيكل إنتاجي غير متوازن ومختل بدرجة عالية و ظهرت أدبيات اقتصادية موسعة تتحدث عن (الازدواج الاقتصادي) أو (الازدواج التكنولوجي) بين قطاع التصدير المتقدم الممول و المستثمر من قبل رأس المال الأجنبي و بقية مفاصل الاقتصاد المحلي . و ليس هناك ما يمنع من الاستنتاج بان مثل هذا الازدواج سيتحقق في الاقتصاد النامي مع استيراد (الرأسمالية) التي لن يعنيها التغلغل بعيدا في الاقتصاد المحلي .

و خلافا إلى ما يشير إليه التحليل الماركسي أو المقاربات المماثلة التي تبحث في تحليل التأثيرات الضارة الناجمة عن الامبريالية أو الاستعمار ، فان الانتقادات الحديثة لا تستند في انتقادها التاريخي على فكرة (الاستغلال المتعمد) deliberate exploitation بل إن

---

١٢ لمزيد من التفاصيل حول النموذج المعدل راجع : Ellsworth- International Economics . Op.Cit. P. 504

التأكيد يبدأ من الطريقة التي تعمل بها قوى السوق على الصعيد الدولي . وكما أشار ميردال بأن " قوى السوق " ستميل بشكل تجميعي إلى ترسيخ عدم التساوي على المستوى الدولي وان التجارة الدولية بين بلدين احدهما صناعي متقدم و الآخر زراعي متخلف ستنتج عملية تراكمية باتجاه إفقار وركود الأخير . و هناك أكثر من جانب في هذه العلاقة ألافقارية - مما لا يعنينا الخوض فيه في بحثنا الحالي – منها التأثيرات الضارة في انتقال عناصر الإنتاج و سريان عامل المحاكاة على المستوى الدولي ، و التدهور المستمر في نسب التبادل التجاري . وسنحاول فيما يلي التركيز على ما يعنينا في هذا البحث حول تأثيرات حركة عناصر الإنتاج دوليا، من خلال عرض النقاش المذكور و النقاش المقابل له.

إن واحدة من خصائص الازدواجية في البلدان النامية تؤكد بان مشكلة نسب عناصر الإنتاج أو الازدواجية التكنولوجية technological dualism ترتبط مع الاختلافات في وفرة موارد الإنتاج و تكنيكات القطاع الصناعي و بين نظيرتها في القطاع الآخر – ما قبل الصناعي . القطاع المتقدم يتكون من المشاريع الكبيرة plantations أو المشاريع الكبيرة الحجم الأخرى من المنتجات التجارية ذات الأصل الزراعي ، المناجم ، حقول النفط ، و التي تنتج لأغراض التصدير و لأغراض الإنتاج التصنيعي الواسع . طرق الإنتاج المستخدمة في هذا القطاع غالبا ما تكون كثيفة الاستخدام لرأس المال و معاملاتها الفنية أو التقنية غالبا ما تكون ثابتة ، كما إن معدل الاستثمار في هذا القطاع و حجم العمل المستخدم في هذا القطاع المدخر للعمل و الكثيف الاستخدام لرأس المال لا يتماشى مع نمو السكان . لذلك فانه بسبب قلة فرص الاستخدام البديلة فان قوة العمل المتزايدة ستضطر إلى الاتجاه إلى القطاع التقليدي ذو نسب الإنتاج المتغيرة أو معاملات الإنتاج المتغيرة . – الدولة ، الصناعات اليدوية الإنتاج للطلب المحلي بمستويات بسيطة - . و لكن بعد نقطة معينة كل الأرض ستستخدم بواسطة التكنيكات الكثيفة الاستخدام للعمل ، ومع استمرار نمو السكان تصبح البطالة المقنعة أمر لامناص منه في القطاع الريفي . يضاف إلى هذا إن كل ما يتحقق من تقدم تكنولوجي يكون منحازا تجاه القطاع الكثيف الاستخدام لرأس المال ذو المعاملات التقنية الثابتة و إدخال تقنيات مدخرة للعمل و هذه كلها تقلص من فرص الاقتصاد المتقدم في امتصاص نمو السكان . في هذه الأحوال يكون توسع قطاع التصدير قد حفز الاستثمار و حفز التقدم التكنولوجي في القطاع المتقدم و لكن لم يكن له ذلك الأثر في إزالة البطالة المقنعة أو تحفيز الاستثمار في بقية قطاعات الاقتصاد .

لقد أصبح التفسير المنتقد للتأثير التاريخي لحركات عناصر الإنتاج جزءا من إيديولوجية للتنمية الاقتصادية في العديد من الدول . مع ذلك هناك الكثير مما قيل حول هذه الرؤية في تخلف التنمية بسبب تأثيرات حركة رأس المال . فيشار فيما يتعلق بتدفق رأس المال إلى انه مادامت التجارة تشكل جزءا كبيرا من عوائد الحكومة فان الكثير من البلدان الفقيرة حاولت تشجيع الاستثمار الأجنبي للدخول في قطاع التصدير . من جهة أخرى ينبغي التحقق من الروابط الأمامية و الخلفية التي تنجم عن نشاط الاستثمار الأجنبي - وهذا ما سنحاول مناقشته لاحقا - إلا أن النقاش المهم في هذا السياق برأي (ماير) و (نركسه) على الأقل ، انه من المهم التحقق فيما إذا كان الاستثمار الأجنبي المستقدم هو في وضع تنافسي مع الاستثمار المحلي . " إذ ليس هناك ما يدعو إلى الاعتقاد بأنه إذا لم يكن هناك استثمار أجنبي فان الاستثمار المحلي سيكون أكثر قدرة على العمل و الإنتاج، أو انه في غياب المستثمرين الأجانب

فـان العـرض المحلـي مـن المسـتثمرين الـوطنيين سـيكون اكبـر.. فنـدرة المنظمـين المحليـين و الاستثمار المحلي مسألة واضحة في هذه البلدان بدءا من ضيق السوق وغيـاب عوامـل الإنتـاج الفاعلـة بالكميـات و النوعيـات الكافيـة ، الأمـر الـذي يجعـل مـن الطبيعـي أن يتجـه الاسـتثمار الأجنبي نحو تلبية متطلبات أسواق التصدير "١٣

و هنا يرى (ماير) بان جزءا كبيرا من هذا الانتقاد يمكن الرد عليه عندما يتم إدراك بـان المقارنـة ذات الصـلة هـي ليست بين نمـط اسـتخدام المـوارد الـذي يجـري بموجـب حركـة عناصر الإنتاج دوليا وإنمـا بين النمط المتحقق فعلا و بين النمط الذي كـان يمكـن أن يتحقق بغياب تدفق رأس المال – بل وحتى العمل . ويقول نركسه هنا انه " إن وجود نمو غير ثابت وغير متوازن من خلال التجارة الخارجية أفضل من عدم وجود نمو علـى الإطـلاق " . فـإذا مـا أدى رأس المـال الأجنبـي إلـى توجـه المـوارد بصـورة متعمـدة مـن الإنتـاج المحلـي إلـى قطـاع التصدير عند ذاك ستكون المشكلة أكثر جدية . إلا إن الاختيار الحقيقي، على ما يبدو هو ليس بين استخدام الموارد للتصدير أو للإنتاج المحلي، وإنما بين تحريك استخدام الموارد فـي قطـاع التصدير أم تركها عاطلة. وهكذا يتضح أن هذه الآراء تخلص في النتيجـة إلـى أن فـي الأجل الطويل زيادة نتـاج الصـادرات سيتخذ شكل الإضـافات الصـافية إلـى الإنتـاج و التـي أصـبحت ممكنة بفعل استغلال الموارد العاطلة و النمو في عرض الموارد و ليس من خـلال انسـحابها من القطاع المحلي .

الرؤية الثانية في دراسة تأثيرات نشاط الاستثمار الأجنبي المباشر تنطلق من نظريـة التنظيم الصناعي Theory of industrial organization و التي تزعمها هايمر Hymer (١٩٦٠) و دننـغ Dunning (١٩٧٣) و كينـدلبرغر Kindelberger (١٩٦٩) و فرنون Vernon (١٩٦٦) ، من بين آخرين . ١٤ و السؤال الأول في هذه الرؤية يبدأ هنا من (لماذا تقوم المنشآت بالاستثمار في الخارج و إنتاج نفس المنتجات التي تنتج محليا. و صاغت الجهود النظرية في هذا المجال الجواب المتمثل في " إن الاستثمار الأجنبي المباشر يتحفز إلى الاتجاه إلى الخارج متى ما كانت هناك بعض التشوهات في أسواق السلع أو عناصر الإنتـاج ، بضمنها تلك المتعلقة بالتكنولوجيا أو بعض التدخل فـي المنافسة من قبل الحكومـة أو من قبل بعض المنشآت ، التي تعمل على عزل الأسواق " . لذلك فـان الأخذ بهذه الرؤيـة عند التحري عن آثار الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان المضيفة يبدأ من اخذ الحقيقة التالية في الاعتبار وهـي إن المنشـأة التـي تفكـر فـي الإنتـاج فـي الأسـواق الأجنبيـة ، لابـد لهـا وان تمتلـك بعـض الموجودات (على سبيل المثال تكنولوجيا المنتج و العملية الإنتاجية ، إدارة ، مهـارات تسـويقية) بحيـث يمكنهـا اسـتخدامها بشـكل مـربح فـي فروعهـا الأجنبيـة . و علـى هـذا الأسـاس فـان الشركات التي تستثمر في الخارج تمثل حالة محددة ومتميزة distinctive من المنشآت ذات خصائص خاصة ينبغي اعتبارها بشكل أساسي عند تحليل اثر الاستثمار الأجنبـي علـى البلد المضيف ، وليس فقط النظر إلى الموضوع على انه مجرد استيراد لرأس المـال مـن قبل البلد المضيف كما يتم التعامل معه في النماذج المنبثقة عن نظرية التجارة الدولية التقليديـة . وعلـى

---

١٣ *Meier – Op.Cit . P 232*

١٤ *Blomstorm, Magnus - The impact of FDI on Host Countries- A review of empirical evidence . Stockholm School of Economics – Dec 1996 . P 2*

هذا الأساس تظهر أهمية ابرز هذه الجوانب الخاصة في عمل المنشأة الأجنبية في البلد النامي حيث المنشآت المحلية تتسم بالضعف و صغر الحجم مع محدودية السوق و المهارات و التخلف التكنولوجي . لذلك فان دخول الشركات المتعددة الجنسية في هذه البلدان ستكون تأثيرات ، ايجابية و سلبية تختلف بشكل جوهري عن تأثيراتها عند استضافتها من قبل بلدان متقدمة . و بالرغم من أن مدخلي نظرية التجارة الدولية و التنظيم الصناعي ليسا بديلين مطلقين لبعضهما ، إلا إنهما يؤكدان بصورة عامة على جوانب مختلفة من حركات رأس المال . منظرو التجارة الدولية يركزون – كما لاحظنا - على الجوانب المباشرة للاستثمار الأجنبي أي على عوائد عناصر الإنتاج و التوظيف و تدفقات رأس المال ، في حين إن نظرية التنظيم الصناعي تركز أكثر على الجوانب غير المباشرة و تركز على المسائل ذات الصلة بتحويل و نشر المعرفة التكنولوجية و بالإضافة إلى اثر الاستثمار على بنية السوق و المنافسة في البلد المضيف . و سنحاول فيما يلي الأخذ ببعض الجوانب المشتركة بين الرؤيتين قدر ارتباط الموضوع بما يخدم هدف البحث مع التأكيد بان هناك جوانب يصعب فصلها كونها تتضمن قدرا كبيرا من التداخل .

المطلب الثاني :نتائج بعض الدراسات التطبيقية لتأثير أ ج م في البلدان المضيفة

لقد أفرزت تجارب البلدان النامية مع استقدام رأس المال الأجنبي للمساهمة في التمويل أكثر من اتجاه على امتداد النصف الثاني من القرن الماضي ، ففي المدة الممتدة من بداية الخمسينيات و حتى أواسط الستينات شهد مكون الاستثمار الأجنبي من رأس المال الأجنبي انحسارا نسبيا في البلدان النامية الذي ترافق بالاستبدال الجزئي لهذا الاستثمار - الذي تدفق خلال عهود ما قبل الاستقلال - بالقروض و انتهى عقد الستينات بغلبة القروض وسيما تلك المتأتية من المصادر الحكومية على رأس المال الأجنبي الوافد إلى البلدان النامية . ومع التطورات التي شهدها عقد السبعينات – الذي يعد عقد الاضطرابات المتعاقبة - ♣، برز الارتفاع الكبير في دور القروض في التمويل مترافقا مع التغير الهيكلي في بنية تدفقات رأس المال الأجنبي والذي تمثل زيادة دور الإقراض الخاص خاصة القروض المصرفية متوسطة و قصيرة الأجل و انحسار دور المساعدات الحكومية و القروض المقدمة من المؤسسات الدولية مما اشر التحول من المصادر الرسمية إلى الخاصة و من تمويل التنمية إلى تمويل الديون و انتهى العقد بتفاقم أزمات الديون و تداعياتها حتى بدأت معالم أزمة حقيقية في التمويل الدولي تتبلور عند حلول عقد الثمانينات مع إعلان ثلاثة من اكبر الدول النامية المدينة في أمريكا اللاتينية عن عدم قدرتها على دفع فوائد قروضها . و لقد تضافرت الدروس المستخلصة من تجارب البلدان النامية مع رأس المال الأجنبي المستقدم خلال العقود التالية لاستقلالها مع تبلور الاتجاه العام في البيئة الدولية المتمثل بسيادة التنظير الليبرالي على المستوى الدولي في تبلور اتجاه متنامي نحو استقدام الاستثمار الأجنبي المباشر و استثمارات الحافظة على القروض في تشكيلة رأس المال الأجنبي الخاص المتدفق إلى البلدان النامية .

♣ شهد عقد السبعينات اضطرابات متعاقبة على المستوى الدولي و الإقليمي أفرزت نتائجها على العلاقات الاقتصادية الدولية بدءا" من انهيار النظام النقدي الدولي مرورا بتصحيح أسعار النفط و ظهور الفوائض النفطية و نشوء وتطور سوق الدولار الأوربي و ظهور أزمة الركود التضخمي

و بالعودة إلى سياق التحليل السابق يبرز التساؤل عن أفضلية ألاستثمار الأجنبي المباشر على إشكال رأس المال الأجنبي الأخرى في التأثير المباشر لإحداث التقليل في الفروق في نسب عناصر الإنتاج و للتقريب بين الأسعار و الدخول بين البلدان. يرد النقاش الذي يرى إن رأس المال ربما يكون العنصر الإنتاجي الأكثر حركية من بين عناصر الإنتاج الأخرى، و إن هذه السهولة النسبية في حركته قد تبيح له إن يقوم بدور فعال في هذا السياق ، هذا فضلا عن الجوانب النظرية الأخرى التي تجعل الاقتصاديين التقليديين يحبذون التدفق الحر لرأس المال بدعوى الكفاءة لكونه سيتجه إلى التوظف في الأنشطة ذات العوائد الأعلى كما إن التداخل العالمي لأسواق رأس المال يمكن إن يساهم في انتشار جو من التعاون في ممارسات الحكم و التوجيه الجيد good governance ورفع مستوى التطبيق المؤسسي للقواعد المحاسبية وإرساء التقاليد القانونية ، كما إن الحركة الدولية لرأس المال ستحد من قدرة الحكومات على تنفيذ سياسات غير كفوءة اقتصاديا . و في الوقت الذي تكون فيه بعض هذه المسائل ترد كنقاط في غير صالح تدفق رأس المال الحر الخاص فانه من المعروف رأس المال الحافظة لا يتجه عموما إلى الاقتصادات النامية ذات الحاجات التمويلية الأشد و هذا يعود إلى أسباب معروفة كثيرة ذات طبيعة مؤسسية مثل غياب الأسواق و الوسائل اللازمة لتحويل استثمارات الحافظة إلى الاقتصادات النامية النادرة برأس المال ، فضلا عن أن هذا الشكل من رأس المال لا يتضمن حزمة رأس المال package of capital التي تتضمن الخبرة التكنولوجية و الإدارية وأدوات الوصول إلى الأسواق مع النشاطات الاقتصادية الداعمة ، التي تظهر الحاجة إليها لوضع العمل في المجال الإنتاجي أو الأكثر إنتاجية .

إضافة إلى ما ذكر ظهرت أدبيات كثيرة ترجح أفضلية الاستثمار الأجنبي المباشر على أشكال رأس المال المستقدم الأخرى ، بالرغم من الأفضلية النظرية التي يتمتع بها الأخير ، فبينت بعض دراسات إن الدول المعروفة بتفضيلها للتدفقات الحرة لرأس المال و القروض، أصبحت أكثر ميلا إلى الاقتناع بان هذه التدفقات تكتنف على مخاطر معوضة countervailing risks عن ما يتمتع به من ميزات و إن تجربة البلدان الآسيوية خلال أزمتها في التسعينات أظهرت إلى إن استثمارات الحافظة لم تكن السباقة في الهروب فحسب بل إنها كانت مسئولة عن الدورات التوسعية للازمات boom-bust في الوقت الذي اظهر الاستثمار الأجنبي المباشر اتجاها أكثر طواعية resilient في الاستجابة للأزمة لكونه أكثر ارتباطا بالاقتصاد المعني .[١٥]

وفي نفس السياق قدمت دراسة خصت ٥٨ بلدا ناميا خلال المدة ١٩٧٨-١٩٩٥ تناولت تأثير تدفقات رأس المال بأشكاله المختلفة (استثمار أجنبي مباشر و استثمارات الحافظة و القروض المصرفية) على الاستثمار المحلي لهذه البلدان التي شملت معظم دول أمريكا اللاتينية و آسيا و عدد من الدول الإفريقية . لقد لاحظت الدراسة إن كل زيادة بمبلغ دولار واحد في تدفق رأس المال تربط بزيادة مقدارها ٥٠ سنت في الاستثمار المحلي (كلاهما مقاس كنسبة من الناتج المحلي) ، إلا إن هذه النتيجة تخفي خلفها فروق ذات أهمية بالغة في تأثير إشكال رأس المال المتدفق . إذ أظهرت الدراسة إن الاستثمار الأجنبي المباشر أحدث زيادة تقارب (الواحد إلى الواحد) في الاستثمار المحلي ، في حين انعدمت العلاقة تقريبا بين استثمارات الحافظة و الاستثمار المحلي ، أما تأثير القروض فقد وقع بين الاثنين .

---

[١٥] *Prakash and Razin- How beneficial is FDI for Developing Countries – F inance & Development . June 2001.*

وتستنتج الدراسة بان هذه النتيجة كافية للتدليل بان تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على التطور الاقتصادي يستأهل التضحية بمنافع الحرية المفترضة في تخصيص رأس المال الحر على امتداد الاقتصاد النامي . [١٦]

و تبقى الحجة المطروحة دائما في صالح الاستثمار الأجنبي المباشر من انه يسهم في نقل التكنولوجيا – خاصة على شكل تشكيلة متنوعة وجديدة من المدخلات الرأسمالية -التي لا يمكن الوصول إليها من خلال الاستثمارات المالية أو تجارة السلع و الخدمات . كما انه قد يشجع على تعزيز المنافسة في أسواق المدخلات المحلية . و يكون مصدرا للدخول المتأتية من خلال العوائد الضريبية المفروضة على أرباحه . أما المسألة الثانية و التي تهمنا في هذا السياق تتمثل في أن البلد المضيف ستتوفر له فرص تطوير العمل فيه و تنمية رأسماله البشري .

لقد قدمت دراسات حديثة عديدة سعت إلى التحري عن اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على البلدان النامية المضيفة منها ما ركز على اثر عمل الشركات المتعددة الجنسية على نشر التكنولوجيا و/أو على الأداء التجاري و/أو على المنافسة في البنية الصناعية في البلد المضيف و/ أو النمو في قطاع التصدير و/أو رفع الإنتاجية و الأثر على تدريب المستخدمين المحليين في فروع الشركات الأجنبية – وبالرغم من إن ما يعنينا في هذا السياق هو الفقرة الأخيرة إلا إن التحليل الأوسع يتطلب التطرق إلى نتائج هذه الدراسات حول مدى إسقاط الأثر على الروابط الخلفية و الأمامية لأن هذه الارتباطات بمجملها تفيد في تأشير مدى اتساع الاستخدام المحلي نتيجة لنشاط الشركات .

لقد خرجت معظم هذه الدراسات بان اثر هذا الاستثمار كان ايجابيا بالإجمال إلا انه يختلف بين الصناعات و بين البلدان اختلافا مع خصائص البلد و البيئة التي تتشكل فيها السياسة الاقتصادية.

إن قياس الأثر المترتب على دخول الاستثمار الأجنبي في تطوير تنمية المنشآت المحلية و قدراتها التكنولوجية يتطلب جوانب محددة و واضحة منها أساسا توفر قاعدة بيانات على المستوى الجزئي في الجوانب النوعية و الكمية. و هذه البيانات ينبغي أن تغطي عدة سنوات للتأكد من إسقاط الأثر لا يحمل صفة مؤقتة.كذلك ينبغي للدراسة إن البيانات تشمل عدد كبير من المنشآت و الصناعات بحيث يمكن تتبع الأثر المسقط Spillover. ويبدو إن مثل هذه الدراسات الشمولية لم تتحقق لسبب بسيط وهو المتطلبات البيانية التي لم يتاح توفيرها. لذلك يشار إلى إن الدراسات التطبيقية يمكن إن تعتمد في استلالها من مصدرين آخرين ألأول بعض الدراسات التطبيقية ذات الأثر ألظرفي circumststantial evidence ، بين المجهزين المحليين و المنشآت الأجنبية ، كما إن هناك الدراسات الإحصائية التي تتحرى العلاقة بين الوجود الأجنبي في صناعة الوطنية و في نمو الإنتاجية في الجزء العائد إلى الجهات المحلية من الصناعة أو في المنشآت المحلية . هذه الدراسات تقدر عادة دوال الإنتاج للمنشآت المحلية و تدخل نسبة المساهمة الأجنبية في الصناعة بوصفها إحدى المتغيرات المفسرة explanatory variables .

و تفيد إحدى الدراسات التي تبحث في الشواهد التطبيقية حول تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الاقتصادات المضيفة بأنه بالقدر الذي يتعلق بهذه التأثيرات على خلق الروابط

---

[١٦] Bosworth,B.P. and Collins, S.M . Capital Flows to Developing Economies - 1999
نقلا عن المصدر السابق .

بين نشاط فروع الشركات المتعددة الجنسية و المنشآت المحلية فان بعض النشاطات للاستثمار الأجنبي المباشر تسقط آثارها من خلال الروابط leakages مع الجهات المحلية سواء من المجهزين المحليين و ألعملاء .

و يحدث إسقاط الأثر هذا عندما تستفيد المنشآت المحلية من التفوق المعرفي للمنتج أو من العمليات التكنولوجية أو الأسواق دون حصول كلفة مقابلة تعمل على تآكل إجمالي المكسب من التحسين المتحقق . و تحقق الروابط الخلفية من فروع الشركات الأجنبي من خلال العلاقة مع المجهزين في حين تتحقق الروابط الأمامية من خلال الاتصال مع العملاء .

الروابط الخلفية و الأمامية :

لقد قدمت العديد من الدراسات التطبيقية التي تحرت عن الروابط الخلفية التي ترتب على نشاط الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية و على أساس ما ورد من نتائج لهذه الدراسات فقد لوحظ إن مساهمة الاستثمار في رفع الإنتاجية و الكفاءة تحقق في الحالات التي ساهم بها هذا الاستثمار في تمكين المجهزين المحتملين من تأسيس تسهيلات للإنتاج ، و توفير المساعدات التقنية و المعلومات اللازمة لرفع كفاءة المجهزين و الاستعانة بهم في توفير المواد الأولية و الوسيطة و توفير التدريب في التنظيم والإدارة ، كما وجدت هذه الدراسات بأنه قوة الروابط الخلفية يعتمد بشكل رئيس على التوجه السوقي للشركة و على المحتوى المحلى للإنتاج و كذلك على جنسية الدولة الأم و على الدولة المضيفة . فقد لوحظ بأن الشركات التي تتجه إلى تلبية احتياجات السوق المحلية تخلق روابط أكثر اتساعا مع الشركات المحلية في حين تضعف هذه الروابط مع توجه الشركات نحو السوق التصديري ، كما لوحظ بان الشركات الأوربية أكثر اعتمادا على الشركات المحلية من الشركات الأمريكية و اليابانية ، وان الشركات التي تعمل في أمريكا اللاتينية و الهند تشتري من المنتجات المحلية أكثر من تلك العاملة في الشرق الأقصى . كما لوحظ في بعض الدراسات الأقل تفاؤلا التي تحرت عن هذه الروابط في فنزويلا خلال المدة ١٩٦٧-١٩٨٠ إن الاستثمار الأجنبي المباشر كان له اثر سلبي على المنشآت المحلية وان نشاطه أدى إلى تحول الطلب من المدخلات المحلية إلى المدخلات الأجنبية . أما فيما يتعلق بالروابط الأمامية فهي تبدو اقل وضوحا من الروابط الخلفية إذ تشير الدراسات التطبيقية إلى أن هناك أقلية من المنشآت التي ساهمت بوضوح في تطوير أعمال الموزعين المحليين و مؤسسات المبيعات ، وأشارت دراسة في هذا الصدد إلى هذه المساهمة أخذت شكل اتساع درجة التعقيد التكنيكي في بعض الصناعات ، إلا إن هذا الأمر يمكن أن يعني من جهة إن فروع الشركات الأجنبية تقدم نتاج (البحث و التطوير R&D) لتطوير المنتجات الحديثة، إلا انه في نفس الوقت يدلل على إن الأتمتة automation المستندة إلى الحاسب الآلي و تكنولوجيا المعلومات تبقى بحاجة إلى خبرات الشركة الأم . وعلى وجه العموم فان هذه الروابط تختلف مع اختلاف خصائص البلد المضيف التي يمكن أن يكون لها اثر على مستوى اتساع إسقاط الأثر وهذه الخصائص تتمثل في حجم السوق ،و الترتيبات المحلية التنظيمية و حجم القدرات التكنولوجية للمنشآت المحلية . [١٧]

---

[١٧] *للمزيد من التفاصيل حول هذه الدراسات و نتائجها راجع المصدر السابق . Blomstorm, Magnus - The impact of FDI on Host Countries- A review of empirical evidence . Stockholm School of Economics – Dec 1996 .*

المسألة المهمة التي ينبغي الوقوف عندها مطولا في هذا النقاش – لارتباطها المباشر بموضوع البحث – تتمثل في ما أفادت به الشواهد التطبيقية حول مدى مساهمة فروع الشركات الأجنبية في توظيف و تدريب قوة العمل المحلية.

يسود النقاش دائما بان تحويل التكنولوجيا من الشركات متعددة الجنسية الأم إلى فروعها لا يتجسد فقط في المكائن و المعدات و حقوق براءة الاختراع و الإدارة التنظيمية و التقنية ، وإنما يمتد ليشمل أيضا تدريب المستخدمين المحليين . و إن تأثيرات هذا التدريب تشمل جميع مستويات المستخدمين ، من العمال الصناعيين البسطاء مرورا بالمشرفين وانتهاءا بالمتخصصين ذوي الخبرات العالية و أولئك الذين يتبوءون المستويات الإدارية العليا . و إن أنواع التدريب المتاح يتراوح من التدريب عبر الوظيفة on-the- job training إلى الدورات التدريبية و التعليمية إلى الدراسة الأكثر رسمية في بلدان أخرى و ربما في الشركة ألام، اعتمادا على المهارات المطلوبة. و هذه المهارات المكتسبة – كما يفترض – قد تسقط أثرها على الاقتصاد ككل عندما يتحرك المستخدمون إلى منشآت أخرى أو يؤسسون أعمال خاصة بهم ، هذا فضلا عن زيادة الاستخدام والتوظيف . و بالرغم من كل ما يذكر من مآثر عن إسقاط الأثر في مسائل التدريب و التوظيف فان الشواهد التطبيقية على ذلك بعيدة تماما عن أن تكون كاملة وتأتي بشكل أساس من الدراسات التي تقوم بها البلدان النامية نفسها . ففي دراسات متخصصة جرى التحري عما إذا كان وجود الاستثمار الأجنبي المباشر معبرا عنه بما تساهم فيه كل صناعة في استخدام اليد العاملة أو في تكوين القيمة المضافة ، وقد اعتمدت هذه الدراسات طريقة دالة الإنتاج ، حيث ادخل الاستثمار الأجنبي المباشر مع خصائص أخرى للشركات و للصناعة بوصفه متغيرا تفسيريا لنموذج انحدار متعدد . وقد جاءت النتائج - في حالة المكسيك على سبيل المثال -دالة على ايجابية العلاقة .[١٨]

كما اهتمت دراسات أخرى بالآثار التي يتركها الاستثمار الأجنبي في مسائل المهارة و الإدارة من حيث العلاقة بين نشاطات فروع الشركات المتعددة الجنسية و نشر المهارات الإدارية فلوحظ في كينيا مثلا إن هذه الفروع تقدم فرص التدريب في كل أنواع الأنشطة أكثر مما تقدمه المنشآت المحلية ، إلا إن هذه الفرص تبقى اقل مما تقدمه المشروعات المشتركة (الوطنية و الأجنبية) و المنشآت العامة . كما لوحظ وجود اثر غير مباشر تحقق من خلال نشر المعرفة عبر المدراء المتدربين في هذه الشركات و وجد إن معظم المدراء الذين تلقوا تدريبا خارج النظام المحلي من الذين يعملون في القطاع العام أو الوطني الخاص لهم خلفيات عمل في هذه الشركات . وقد لاحظت دراسة أخرى تناولت نقل التكنولوجيا في هونك كونك إن فروع الشركات الأجنبية كانت تركز على تدريب العاملين ووجد أن ثلاثة من كل أربعة منشآت أجنبية تنفق على تدريب العاملين أكثر بحوالي سبع مرات من المنشآت المحلية. واستنتجت هذه الدراسة إن المساهمة الرئيسة للمنشآت الأجنبية في نقل التكنولوجيا في مجال التصنيع في هذا البلد لم تتمثل في التكنيكات و المنتجات الجديدة وإنما في تدريب العاملين على مختلف

---

[١٨] *نقلا عن المصدر السابق*

Blomström, M. and H. Persson (1983), "Foreign Investment and Spillover Efficiency in an Underdeveloped Economy: Evidence from the Mexican Manufacturing Industry", World Development, Vol. 11, 493-501.

المستويات.[١٩] و يبدو إن هناك علاقة بين المستوى التعليمي نظم التعليم و توجهات السياسة الاقتصادية في الدول المضيفة من جهة و بين اتجاه فروع الشركات للأنفاق على التدريب و التأهيل من جهة أخرى ، فما لوحظ في الدراسة المشار إليها في هونك كونك لم يتحقق في بلدان مضيفة أخرى كم أشارت معظم الدراسات في هذا الصدد .

المبحث الثالث

الاستثمار الأجنبي المباشر المستثمر في البلدان النامية و علاقته بالتوظيف

استكمالا للصورة التي يحاول هذا البحث رسمها حول فاعلية الاستثمار الأجنبي في توظيف العمل في البلدان المضيفة سيما النامية منها، استدعت الدراسة الاسترشاد ببعض المؤشرات ذات الصلة و المستقاة من النشاط القائم للاستثمار الأجنبي المباشر فيما يتعلق بعلاقات العمل- الإنتاج في هذا النشاط، و من ثم الخروج بتصور أوسع حول محور النقاش بالانتقال من جزئية موضوع البحث إلى المداخل الفكرية في التنمية الاقتصادية التي تختلف في النظر إلى هذا الدور.

---

[١٩] نقلا عن المصدر السابق

Chen, E.K.Y, Multinational Corporations, Technology and Employment, London; Macmillan. . (1983)

المطلب الأول : العلاقة بين نشاط الاستثمار الأجنبي و التوظيف – المؤشرات العامة

إن هذه العلاقة بين نشاط الاستثمار الأجنبي المباشر و التوظيف عموما و التوظيف الأجنبي في الشركات المتعدية الجنسية ، على وجه الخصوص يستدعي بدءا تصور محدد حول ضعف او قوة هذه العلاقة استنادا إلى المعطيات الرقمية في الجانبين على مستوى العالم .

التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر :

لقد بلغ الحجم العالمي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عام ٢٠٠٣ ما يقرب من ٦٠٠ مليار دولار وفد منها إلى البلدان النامية حوالي ٣٠% ، وهذا الثلث توزع بين المجاميع الجغرافية لهذه البلدان بشكل يعكس انحياز اتجاه تدفقات هذا الاستثمار إلى البيئة الأكثر ملائمة وليس الأكثر حاجة ، فنلاحظ في هذا الصدد إن ٨% فقط من إجمالي الاستثمار المباشر في البلدان النامية يتجه إلى بلدان أفريقيا ، في حين إن دول غربي و شرقي آسيا و المحيط الهادي تستحوذ على أكثر من ٦٢% من هذه التدفقات ، ومن هذه النسبة يشكل ما يفد إلى بلدان جنوب و شرق و جنوب شرق آسيا ٨٩% ، أي ما يعادل ٥٥% مما يفد إلى مجموعة الاقتصادات النامية ، كما يذهب ما يقرب من ٢٨% منها إلى بلدان أمريكا اللاتينية ٢٠ الأمر الذي يشير إلى أولى الحقائق الرئيسة في هذا الصدد وهي إن الاستثمار الأجنبي المباشر يتردد أساسا في التوجه إلى تلك البلدان الفقيرة ذات البيئة الاجتماعية والمؤسسية و التعليمية المتخلفة وهي التي تعاني في الغالب من كثافة سكانية عالية و تواجه ضغوط البطالة و الفقر .

حجم التوظيف في نشاط الاستثمار الأجنبي المباشر

ومن جهة أخرى يلاحظ من المؤشرات الخاصة بحجم العمالة في الشركات المتعدية الجنسية عدم وجود الدلائل على قوة العلاقة بين حجم الاستثمار أو حجم المبيعات أو حجم الأصول من جهة و التوظيف من جهة أخرى بل إن أعداد العاملين تبقى محصورة في نطاق لا يتناسب مع ضخامة النشاط الاقتصادي لهذه المؤسسات. كما نلاحظ من المؤشرات أدناه فنلاحظ حجم النشاط الاقتصادي للاستثمار الأجنبي في العالم و ما طرأ على حجمه من تطور خلال العشرين سنة الماضية سيما عند مقارنتها بمؤشرات الإنتاج و الصادرات العالمية إذ نلاحظ إن صادرات الشركات التابعة ظلت تشكل أكثر من ثلث صادرات العالم من السلع والخدمات وان الناتج الإجمالي لهذه الشركات منسوبا إلى الناتج الإجمالي العالمي قد تضاعف خلال المدة من ١٩٨٢ إلى ٢٠٠٠. و الملاحظة المهمة في هذا الصدد تتمثل في الفرق الكبير بين الزيادة التي حصلت في هذه المدة في كل من المبيعات و الناتج الإجمالي و الصادرات للشركات التابعة مقابل ما حصل من زيادة في توظيف اليد العاملة ذلك انه في الوقت الذي زاد إنتاج الشركات التابعة ما يقرب من ست مرات خلال المدة ١٩٨٢-٢٠٠٣، وزادت صادراتها ما يزيد على أربع مرات، وأصولها بما يزيد عن ست مرات، فان حجم التوظيف تضاعف فقط.

وهذا يؤشر حقيقة هامة تمثل احد خصائص الاستثمار الذي تقوم به الشركات المتعدية الجنسية وهي ميله المتسارع نحو زيادة استخدام تقنيات ادخار العمل و استخدام التقنيات المتقدمة الكثيفة الاستخدام لرأس المال ، وهذه خاصية أساسية في نمط الإنتاج الرأسمالي

---

[٢٠] *تقرير الاستثمار العالمي ٢٠٠٤ – مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية و التجارة (الاونكتاد) ص٩*

المتمثل في النشاط الإنتاجي لهذه الشركات . ولعل التوغل في تفصيل هذه المعطيات الرقمية يمنح توضيحا اكثر لهذه العلاقة ، فعلى سبيل المثال بلغ (معدل الإنتاج الإجمالي للشركات التابعة منسوبا إلى العمل المستخدم) ٣٣٠٦٩ دولار عام ١٩٨٢ و ارتفع ليبلغ ٦٨٤١٤ دولار عام ٢٠٠٣ و من هذه المعطيات يمكن الاستدلال على إن نسبة ادخار العمل خلال هذه المدة قد بلغت أكثر من ١٠٦% .أن هذا الأمر يطرح شكوكا مشروعة حول فاعلية دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تقليل ضغوط البطالة ، على الأقل طبقا لما يفيد به التحليل الكلي المشار إليه .

جدول (١)
الاستثمار الأجنبي المباشر و الإنتاج الدولي – مؤشرات مختارة
مليارات الدولارات

مؤشرات الاستثمار الأجنبي المباشر			
المؤشر	١٩٨٢ (١)	٢٠٠٠ (٢)	نسبة (٢) إلى (١)
المبيعات من الشركات الأجنبية التابعة	٢٧١٧	١٧٥٨٠	٦ر٤
الناتج الإجمالي للشركات الأجنبية التابعة	٦٣٦	٣٧٠٦	٥ر٨

مجموع أصول الشركات الأجنبية التابعة	٢٠٧٦	٣٠٣٦٢	٧ر٣
صادرات الشركات التابعة	٧١٧	٣٠٧٧	٢ ر٤
العمالة لدى الشركات التابعة (بالآلاف)	١٩٢٣٢	٥٤١٧٠	٢ر٨
مؤشرات الإنتاج العالمي			
الناتج المحلي الإجمالي	١١٧٣٧	٣٦١٦٣	٣ر٠٨
صادرات السلع و الخدمات من غير عوامل الإنتاج	٢٢٤٦	٩٢٨٨	٤ر١

المصدر : تقرير الاستثمار العالمي – الاونكتاد ٢٠٠٣

مقارنات أخرى ذات صلة :

وتتضح صورة العلاقة بين نشاط الاستثمار الأجنبي المباشر و حجم التوظيف عند عقد المقارنة بين مؤشرات مختارة مع بعض المجاميع الدولية . اذ تتضح من هذه المقارنات صور عدم التناسق asymmetry بين ما يحدث في جزر الاستثمار الأجنبي المباشر و المحيط العالمي فكما نلاحظ من الجدول أدناه إن حجم التوظيف الكلي في نشاطات أج م بلغ حوالي ٥٤ مليون شخص و هذا النشاط بهذا الحجم من الاستخدام ينتج ١٠% من الناتج الإجمالي المحلي العالمي و اكثر من ثلث الصادرات العالمية و ينتج ما يزيد عن ضعف ما تنتجه القارة الأمريكية الجنوبية ذات ال٤٠٢ نسمة ، وما يقرب من ست مرات بقدر إنتاج دول الشرق الأوسط و شمال أفريقيا (مينا) ذات ال٢٤٦ مليون نسمة . وفي الوقت الذي يبلغ متوسط ما يصيب الفرد من الناتج المحلي في هاتين المجموعتين ٤١٢٦ دولار و ٢٤٥١ دولار على التوالي ، يبلغ منسوب ناتج الشركات إلى عدد المستخدمين فيها ما يزيد على ٦٥٠ الف دولار ، وهذا يقدم صورة عن عدم التناسق الكبير في معطيات علاقات (الانتاج – العمل) بين نمط الانتاج المتقدم الذي يتسم به نشاط الشركات الكبرى و هذه العلاقات في بلدان العالم النامي ، الذي يراد من هذه الشركات – حسب المقاربة الليبرالية - إن تسهم فس تقليل البطالة فيه .

جدول (٢)

الاستثمار الأجنبي و العمالة و الإنتاج و السكان في مجاميع دولية مختارة

مؤشرات مختارة عن نشاط الاستثمار المباشر (٢٠٠٢) مليار دولار	مؤشرات مختارة لمجموعة دول أمريكا اللاتينية (٢٠٠٠)	مجموعة دول (المينا) أ

إجمالي إنتاج الشركات التابعة	٣٧٠٦	الناتج المحلي الإجمالي	١٦٥٩	٦٤٧
عدد العاملين (مليون)	١٧ر٥٤	عدد السكان (مليون)	١ر٤٠٢	٢ر٢٤٦
العاملين الأجانب في اكبر ٢٥ شركة م ت ج (%)من إجمالي العاملين	٧٧ ٤٧			
نسبة (الإنتاج / العامل الواحد)	٦٨٤١٤٢٥	متوسط الناتج المحلي للفرد (بالدولار)	٤١٢٦	٢٤٥١
نسبة الإنتاج من الإنتاج الإجمالي العالمي	٥ ١٠ %	نسبة الناتج من الإنتاج العالمي	٤ ٥ ٨ %	١ ٧
الصادرات	٣٠٧٧	الصادرات (بضائع)	٢٦٣	١٨٦
نسبة الصادرات إلى الصادرات العالمية (سلع وخدمات)	%٣٣	نسبة الصادرات إلى الصادرات العالمية (بضائع)	٢ ٨ %٥	٢ ٠١ %
(أ) يقصد بمجوعة دول المينا MINA دول الشرق الاوسط وشمال افريقيا و لا يدخل ضمن هذه الإحصاءات العراق و ليبيا .				

المصدر : - تقرير الاستثمار العالمي – الانكتاد ٢٠٠٣

- تقرير عن التنمية في الشرق الأوسط و شمال أفريقيا – البنك الدولي .مترجم من قبل دار الساقي بيروت ، لبنان .٢٠٠٤

مع ذلك ينبغي الإشارة إلى أن هذا النمط العام في التحليل لا يفضي بالضرورة إلى الاستنتاج بان نشاط الاستثمار الأجنبي يأتي بنتائج سلبية على مستويات التوظيف ، ذلك إن العمالة الموظفة أي كان حجمها من شانها أن تستحوذ على جزء من اليد العاملة بالصيغ المطلقة هذا فضلا عن الجوانب النوعية التي تترتب على تعاطي اليد العاملة مع التقنيات المتقدمة تقنيا و إداريا ، إضافة إلى مسألة انتشار الأثر التي تحدث إذا ما قرر بعض المستخدمين الاستقلال فيما بعد في أعمال خاصة بهم – كما سبق مناقشته آنفا . كما إن ما يظهر في التحليل العام من اتجاهات متشائمة قد يخفي حالات كثيرة في بعض البلدان و بعض الصناعات التي ينتعش الاستخدام المحلي فيها بتأثير مباشر او غير مباشر لنشاط الاستثمار الأجنبي المباشر .

إن هذا التحليل يقود إلى العودة إلى النقاش الذي ورد آنفا ، و بالتحديد الأسئلة التي نوقشت من قبل كتاب التنمية (فهل إن وجود نمو غير متوازن من خلال التكامل التجاري الذي

يقوده الاستثمار الأجنبي المباشر أفضل من عدم وجود نمو على الإطلاق) وهل إن المسألة تكمن في الاختيار بين استخدام الموارد ومنها العمل و بين تركها عاطلة ام إن المسألة تتعدى ذلك لتصل إلى نموذج مطروح للتنمية شعاره التكامل التجاري مع العالم يقوده الاستثمار الأجنبي المباشر ، يطرح نمط علاقات الإنتاج - العمل ضمن إيديولوجية اقتصادية متكاملة تعولمها مؤسسات صندوق النقد الدولي . و هل إن هذه الايدولوجيا ممكنة التطبيق على البلدان النامية بمعطياتها السكانية و الاقتصادية و الضغوط الكبيرة التي تفرضها قوة العمل فيها .

المطلب الثاني : اختلاف مداخل التنمية في تقرير دور الاستثمار المباشر في التوظيف في البلدان النامية

تحتل مسائل الأحكام القيمية و الحقائق المقررة موقعا مركزيا في علم الاقتصاد بصورة عامة ، و يشتد الفصل بين الجانبين مع ابتعاد نتائج القوانين المقررة موضوعيا عن الأهداف السياسية . و بصورة عامة يمكن القول إن القبول الأولي بقوانين النظام الاقتصادي يخفف من الشد المتعاكس بين الجانبين ويأخذ التوفيق بين الموجبية و المعيارية positive vs. normative صيغ التلطيف palliative ، كما هو الحال في الاقتصادات التي تنتهج النظام الاقتصادي الرأسمالي القائم على قوانين السوق ، أما في الأنظمة الاقتصادية الأخرى كالنظام الاشتراكي أو الأنظمة المختلطة فان الشد المتعاكس بين الموجبية و المعيارية يكون واضحا في مختلف جوانب النشاط الاقتصادي وقد ينتهي بالتضحية بأحدهما حسب التوجه الإيديولوجي . وتأتي مسائل الاستثمار الأجنبي المباشر وشروط استقدامه وتنظيم نشاطه والقوانين التي تحكمه واحدة من القضايا التي يظهر فيها هذا الشد المتعاكس بين الموجبية و المعيارية شأنه في هذا شأن كل القضايا التي تتعلق بإستراتيجيات تنمية البلدان النامية بين الانفتاح الليبرالي وما يترتب عليه من تبعية و بين الاستقلال الاقتصادي و ما يترتب عليه من انعزال و ما يتطلبه في بعض الأحيان بالتضحية بالكفاءة الاقتصادية .

إن هذه الحقيقة تجعل من الصعوبة بمكان مناقشة أي جزئية اقتصادية دون وضعها في الإطار الاشمل للتحليل ،و التطرق إلى البيئة الفكرية التي تنطلق منها وجهة النظر هذه أو تلك ، و في الموضوع مدار البحث و ما انتهى إليه العرض السابق يمكن التوصل إلى الاستنتاج إلى أن تقدير فاعلية الاستثمار المباشر في زيادة التوظيف المحلي و بالتالي التقليل من دوافع الهجرة تختلف حسب الرؤية التنموية و منطلقاتها في النظر إلى النظام الاقتصادي الامثل بإيديولوجيته السياسية و مؤسساته و آليات عمله . لذلك نجد إن الفكر الذي يدعو إلى زيادة نشاط الاستثمار المباشر و يحتسب إن من مآثره أن يخفف ضغوط البطالة و يقلل دوافع الهجرة يلتزم بمنطلقات وافتراضات مسبقة premises تختلف تماما عن منطلقات الفكر الآخر الذي يجد إن هذا النشاط يؤدي إلى تركيز لعلاقات العمل – الإنتاج على المستوى الدولي ، و هو أمر إذا كان يناسب البلدان المتقدمة ببنيتها المؤسسية و السكانية فهو لا يناسب البلدان النامية ذات بنى سكانية و مؤسسية مختلفة تماما . وعلى هذا الأساس يمكن إن نميز بين الخطوط العامة لرؤيتين أو مدخلين حول قضايا التنمية و التجارة و دور الاستثمار الأجنبي فيها .

مدخل التكامل التجاري العالمي و رؤيته حول دور الاستثمار الأجنبي المباشر في زيادة التوظيف :

يرى هذا الاتجاه إن التحدي الأهم على صعيد التطور في البلدان النامية يتمثل في توفير كم كاف من الوظائف للقوة العاملة ، و إن الطريقة الأفضل و الأكثر استدامة لمواجهة هذا التحدي هي تسريع عملية التكامل في تجارة هذه البلدان و استثماراتها بمساعدة شركائها . و ضمن تلك العملية يأتي التحول من النموذج القديم للتنظيم و النشاط الاقتصاديين إلى نموذج جديد ، فالنموذج القديم الذي يحركه القطاع العام و تدعمه المعونات و التحويلات المالية للعمال لم يعد قادرا – كما يرى هذا الاتجاه – لم يعد قادرا على خلق وظائف جديدة و تحقيق نمو أسرع كما في السابق . أما النموذج الجديد المطروح الذي يعتمد على التجارة و الاستثمار الخاص (المحلي و الأجنبي) فانه يعد بتعزيز النمو السريع و تأمين فرص العمل الضرورية . و يطرح هذا الاتجاه ثلاثة محاور للإصلاحات أولها التحول من القطاعات العامة الخاضعة لسيطرة الدولة إلى القطاعات الخاصة و الأنشطة المنفتحة على السوق و الثاني التحول من الأنشطة المحمية القائمة على إحلال الواردات إلى الأنشطة التنافسية المتجهة إلى التصدير و الثالث العمل على تكثيف التجارة و الاستثمارات التي تعتبر العنصر الأساسي في هذه التحولات . ويذهب هذا الاتجاه إلى التأكيد بأنه لم تعد هناك خيارات كثيرة بديلة عن تكثيف التجارة و الاستثمار الخاص ويورد لدعم ذلك عدة أسباب منها تراجع الموارد المتأتية عن الموارد الطبيعية ، و التنافس المتزايد في الأسواق العالمية ، و النزوح العمالي ، و الضغوطات الهائلة التي تتراكم في أسواق العمل المحلية نتيجة الأعداد الحالية المتنامية للعاطلين عن العمل و كذلك ملايين الداخلين الجدد الأصغر سنا و الأفضل تعليما إلى أسواق العمل لذا فان خيارات العمل البديلة في القطاع العام أو في الأسواق المحلية الصغيرة المحمية قد استنفذت .

يتضح مما سبق إن هذا الاتجاه يتناغم تماما مع توجهات مؤسسات برتن وودز حول السبيل الذي ينبغي إن تتبعه البلدان النامية في تنمية اقتصادياتها و يركز بالدرجة الأساس على توسيع التجارة الدولية و الاستثمارات و فرص باعتبار أن التجارة الدولية تقوم بتقطيع سلسلة الإنتاج الصناعي و تتيح تخصصات أكثر دقة في تلك السلسلة لصالح المهارات و كلفة العمالة الإنتاجية . ويستشهد في هذا بما حدث في اندونيسيا و الصين و ماليزيا و الهند و فيتنام .

إن هذا الاتجاه يركز من جديد على المقولة الكلاسيكية التي تقول بان التجارة الدولية هي ماكنة النمو ، و يرى إن هذا الشعار أحيته تجربة البلدان النامية نفسها باعتبار إن طيلة فترة الستينات وحتى مطلع الثمانينيات قامت البلدان النامية بتعزيز النمو و التنمية عن طريق النفقات العامة المرتفعة و الأسواق الوطنية المحمية و قد ساعدتها العائدات العالية في الدول المنتجة للنفط و تدفق المساعدات و نزوح العمال و ما ترتب عليه من تحويلات مالية للعاملين في الدول غير المنتجة للنفط ، إلا إن هذا النموذج في النمو – وبالرغم من النتائج الاجتماعية اللافتة التي حققها وصل إلى نهايته في نهاية الثمانينيات ، فلم تعد النفقات العامة قابلة للاستدامة بسبب الكلفة العالية للقطاع العام و خضوع شبكات الأمان الاجتماعية للضغط و انهارت استثمارات القطاعين العام و الخاص حين بلغت كلف إحلال الواردات حدودها القصوى .

إن الدور الذي يقوم به الاستثمار المباشر في النمو و في زيادة التوظيف بموجب هذه الرؤية يتخذ اتجاها مباشرا و آخر غير مباشر ، يتمثل الاتجاه المباشر في استخدام اليد العاملة في مشاريع الشركات الأجنبية ، أما التأثير الأهم الذي يقوم به هذا الاستثمار فهو يرتبط عضويا بالانفتاح التجاري وتطوير القدرات التصديرية في إطار التكامل التجاري العالمي و خلق الروابط الأمامية و الخلفية داخل الاقتصاد المحلي من خلال الإشارات التي تفد من القطاعات ذات الصلة بالقطاع الخارجي المتنامي ، وعلى هذا الأساس يجري إعادة تخصيص الموارد و

منها العمل . وقد زخرت أدبيات البنك الدولي بنتائج بعض الدراسات التي أجريت للتحري عن العلاقات أعلاه . ففي دراسة أعدها البنك في عينة من البلدان النامية وجد إن البلدان النامية (السريعة التكامل مع الاقتصاد العالمي) حققت خلال عقد التسعينات نموا للفرد الواحد بلغ ٥% وهذا ما يعادل مرتين بقدر النمو الذي حققته الدول النامية مرتفعة الدخل و أعلى بما يعادل ثلاث مرات ونصف بقدر الدول الممتنعة عن التكامل.٢١

وفي دراسة أخرى اهتمت بالتحري عن نتائج فتح التجارة على الإنتاجية عبر انتقالات الموارد إلى الأنشطة الأكثر إنتاجية و تنافسية من خلال نشاط الاستثمار الأجنبي المباشر وجد في عينة مكونة من ٤٢ دولة نامية إن كل ١% إضافية من الناتج المحلي الإجمالي ناجمة عن مكاسب في الإنتاجية في دول سريعة التكامل في التسعينيات مقارنة ب ٦ر٠ % في الدول بطيئة التكامل.٢٢

أما فيما يتعلق بتأثيرات توسيع التجارة في خلق فرص العمل ' فتستشهد تقارير خبراء البنك الدولي بتجربة اندونيسيا و المكسيك و الدومينيكان و السلفادور و يفصح تحليل حالة ٥٩ بلد نامي يشمل بيانا على فترة ٥ سنوات منذ مطلع الستينيات إلى أواخر التسعينيات عن ارتباط ايجابي متوسط المدى بين العمالة في الصناعة (كنسبة من السكان في سن العمل) و الانفتاح على التجارة وتدفق استثمار الأجنبي المباشر. ٢٣

من ما ورد أعلاه نلاحظ إننا إمام نموذج بديل للتنمية يخرج عن المفاهيم التقليدية في الربط بين التنمية و الاستقلال الاقتصادي ويضع شعاره في الاستجابة إلى الإشارات و المتطلبات التي يحتمها التكامل مع النظام التجاري العالمي القائم دون تحدي أو تغيير والتحرك بموجب الإشارات التي تفد من نظام التجارة العالمية و ترك الموارد تتحرك استنادا لهذه الإشارات ، و ستعمل (اليد الخفية) على تحقيق النمو و العمالة و التوزيع الأفضل للموارد بناءا على متطلبات التنافسية و الكفاءة على المستوى العالمي .

مدخل الاستقلال التنموي في النظر إلى قضايا التوظيف و البطالة

مقابل هذا التوجه في النظر إلى مسائل الاستثمار و التنمية و التجارة تظهر وجهة النظر الأخرى التي تستمد بعض جذورها من الرؤى التنموية الاستقلالية التي - وان كانت اقل حدة في توجهاتها من ما شاع في الفكر التنموي إبان العقود المباشرة التالية لاستقلال البلدان النامية في النصف الثاني من القرن الماضي – إلا إنها ترى في التوجهات الراهنة حصيلة لوضع دولي اقتصادي و سياسي يقوم على عولمة النظريات الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية للقطب الرأسمالي السائد في تحليل و تشخيص و إيجاد الحلول للمسائل الدولية الراهنة و منها مسائل التنمية . هذه الرؤية ترى إن مثلث النظام اقتصادي العالمي (مؤسسات برتن وودز و الشركات المتعدية الجنسية و منظمة التجارة العالمية)اكتمل بتأسيس منظمة التجارة وان المنظمات النقدية و المالية و التجارية تمتلك شخصية قانونية مستقلة و لها سلطات فوق قومية أصبحت تأكل مبدأ السيادة الوطنية و تراجع دور الدولة القطرية كما عرفت خلال ثلاثة قرون خلت وبعد وزيادة تشابك المصالح الدولية وتوفير فرص أوسع لتحرك عناصر الإنتاج

---

[٢١] *التجارة و الاستثمار و التنمية في الشرق الأوسط و شمال أفريقيا – التفاعل مع العالم-.البنك الدولي للإنشاء و التعمير ٢٠٠٤. ص٩٥*

[٢٢] *نفس المصدر السابق*

[٢٣] *نفس المصدر السابق ص٩٨*

ومنها العمل . هذا فضلا عن ترسيخ حق ما يسمى "بالإرادة الدولية" خاصة في تمكن مجلس الأمن من فرض إرادة الدول العظمى ولو بالقوة العسكرية.

ويقر هذا التوجه بان هذه المنظمات الدولية تتحكم وتدير وترأس أكثر من ٩٠% من إجمالي الاقتصاد العالمي، الأمر الذي يعني إن الانضمام إليها لا مفر فيه، ذلك إن النظام الدولي الاقتصادي الجديد لا يسمح بالانغلاق أو الابتعاد عن التداخل والاندماج والتبادل بين الدول.فعلى صعيد برامج وسياسات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي فان أهم محاورها تتمثل في برنامج (التثبيت الاقتصادي) والذي يعتمد على النظرية الاقتصادية الكلاسيكية الجديدة لميزان المدفوعات، وهي النظرية التي تستند إلى الصلة القائمة بين تراكم الديون ومشكلاتها والتعديلات الضرورية في هيكل الاقتصاد لتعديل ميزان المدفوعات والميزانية العامة للدولة. والوصفة التقليدية للصندوق لتحقيق هذه الغاية تعتمد على التحكم في الطلب الكلي، لذلك تنصح بإتباع إجراءات معينة منها: تخفيض الإنفاق الحكومي على التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية والدفاع. تعديل عرض النقد والائتمان المحلي من خلال التحكم في السيولة النقدية كرفع أسعار الفائدة على الودائع المحلية وتخفيض مستويات الأجور الحقيقية سواء بالتخفيض المباشر أو بزيادة معدلات البطالة وحراك القوى العاملة. إن الاعتقاد السائد لدى معدي هذا البرنامج بان من شأن هذه الإجراءات كبح معدلات التضخم وبالتالي زيادة القدرة على الاستيراد ومن ثم توفير موارد تسمح بالوفاء بالالتزامات الدين وخدمته. غير إن هذه الإجراءات ذات الأمد القصير سرعان ما تؤدي إلى الركود ونقص الاستثمارات المحلية والخارجية فتبدأ عندئذ برنامج (التكيف الهيكلي) التي يرعاه البنك الدولي، حيث يعتمد هذا البرنامج على النظرية الاقتصادية في تخصيص وتوزيع الموارد ، وتتضمن برامج التكييف على مجموعة خطوات منها :تحرير الأسعار وإبعاد الدولة عن التدخل في آليات العرض والطلب. ونقل الملكية العامة إلى القطاع الخاص. ولقد تطورت نظرة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لهذا الموضوع، فقد كانت السياسة السابقة تركز على الكفاءة في إدارة وتشغيل المشروعات العامة وتخليصها من الاحتكار الحكومي والمركزية والبيروقراطية ثم انتقلت إلى تأجير المشروعات العامة إلى القطاع الخاص مع الاحتفاظ الحكومي بالملكية ثم اتجه الحديث والتحليل إلى التخلص من القطاع العام لصالح القطاع الخاص بصورة تامة.عدم التهاون في تحرير التجارة وزيادة التصدير، حيث أن ذلك في تصور البنك الدولي ضروري لزيادة الإنتاجية واستخدام التكنولوجيا وتوفير شروط المنافسة. مقاومة أية سياسة وطنية حمائية للصناعات المحلية غير القادرة على المنافسة امام الشركات العملاقة، حيث يعتبر البنك الدولي إن البلدان الأكثر انفتاحا على الاقتصاد العالمي هي الأكفأ في مواجهة مشكلاتها والتلاؤم الأفضل مع الصدمات الخارجية. كما يدعو البنك الدولي إلى تخفيض سعر الصرف للعملة المحلية وإحلال الرسوم الجمركية محل القيود الجمركية مع تخفيض تلك الرسوم وإلغاء اتفاقيات الدفع والتجارة الثنائية والتوسع في تمثيل الوكالات الأجنبية.

إن الصندوق والبنك الدوليين يعتقدان إن ألازمات الاقتصادية في البلدان النامية نتاج أخطاء السياسات الاقتصادية الكلية، وان تصحيح ذلك لا بد إن يكون عن طريق إحداث تغييرات جذرية في هذه السياسات حتى ولو كان ذلك على حساب الأهداف الاجتماعية ، ويعترف الصندوق والبنك صراحة بذلك حيث تؤكد ادبياتهما بالتكلفة الاجتماعية والعمالية لتطبيق برامج التثبيت و التكييف الهيكلي . و هذا المدخل يرى إن القوى العاملة والشرائح والفئات والطبقات الاجتماعية ذات الدخول المتدنية والمحدودة والمتوسطة هي التي تتأثر بالإجراءات

والسياسات التي تفرضها هذه المنظمات و إن المزايا التي يبشر بها دعاة الكلاسيكية الجديدة تكون غالبا باهظة الثمن اجتماعيا، و تغيب عنها الإرادة الوطنية في تقرير الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية للتنمية. و مما تجدر الإشارة إليه في هذا السياق ما نشرته منظمة العمل العربية عن مؤشرات ذات أهمية كبيرة للقوى العاملة فيما يتعلق بتأثير الآليات المستخدمة في المؤسسات الدولية و تأثيراتها على أطراف الإنتاج ومنها :٢٤

آلية عدم الالتزام بتوظيف الخريجين التي ستكون تأثيراتها شديدة على البطالة والشباب، ومتوسطة على الدور النقابي، وملموسة على الفقر والمرأة.

و آلية انحصار دور الدولة الاستثماري والاكتفاء بدورها في بناء البنية الأساسية التي ستكون تأثيراتها متوسطة على فرص العمل والدور النقابي، وملموسة على البطالة والفقر

و آلية زيادة أسعار خدمات الحكومة بما في ذلك النقل والمواصلات والتعليم والصحة التي ستكون تأثيراتها شديدة على التعليم والصحة والدور النقابي، ومتوسطة على الفقر والتأمينات الاجتماعية والمرأة وأصحاب العمل، وملموسة على فرص العمل والأمن الغذائي والتدريب.

و آلية تجميد الأجور والرواتب في القطاع الحكومي والعام التي ستكون تأثيراتها شديدة على الدور النقابي، ومتوسطة على الفقر والشباب والمرأة، وملموسة على فرص التشغيل .

آلية التخصيص التي ستكون تأثيرها شديدة على البطالة والتأمينات والدور النقابي ودور أصحاب العمل، ومتوسطة على الفقر والشباب والمرأة، وملموسة على فرص التشغيل وارتفاع الأسعار والصحة .

آلية إلغاء دعم المؤسسات الحكومية الخاسرة التي ستكون تأثيرها متوسطة على فرص التشغيل، وملموسة على البطالة والفقر والدور النقابي وأصحاب العمل.

آلية إلغاء القيود النوعية على الواردات والذي يؤدي إلى إضعاف حماية المنتجات المحلية: ستكون تأثيراتها شديدة على دور أصحاب العمل، ومتوسطة على الأمن الغذائي، وملموسة على البطالة وفرص التشغيل والفقر.

من ما ورد أعلاه نلاحظ إن هناك تعارضا واضحا بين وجهتي النظر حول مسائل التنمية و الاستخدام و التجارة و الاستثمار و يأتي هذا التعارض عند النظر إلى دور الاستثمار الأجنبي في التوظيف على أساس نظرة شمولية تضعه ضمن الإطار ألتوجهي العام للدعوة السائدة نحو تعميق دوره في تنمية البلدان النامية ضمن إطار الوصفات الاقتصادية للمؤسسات الاقتصادية الدولية (المعولمة) في عالم اليوم . إلا إن هذا لا يعني إن العالم أمام خيارين لا ثالث لهما فقد بدأت تتشكل سمات مداخل توفيقية منها رؤية البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة الذي لديه موقف يعارض برامج التثبيت والتكييف الهيكلي لكنه يقدم رؤية بديلة للتنمية تعتمد على مفهوم التنمية الإنسانية المستدامة والتي احد أركانها تنمية القوى البشرية الهادفة ليس للإصلاح الاقتصادي البحت بل مراعاة الجوانب الاجتماعي الناتجة عنه كمحاربة الفقر وتحقيق عدالة التوزيع وضمان عناصر الحاجات الأساسية والمشاركة الواعية والمساهمة الفعالة للمرأة وتقليل عناصر الحرمان ومحاصرة الآفات الاجتماعية والتقريب بين الاختلاف الثقافي والحضاري. وكل ذلك يعتبرها برنامج الأمم المتحدة أساسية تكمل العناصر الاقتصادية من دخل وإنتاج، كما يعتمد البرنامج على الربط بين طرفي المعادلة التي تشير إلى إن الإنسان كوسيلة للتنمية بالطرف الآخر الذي يحدد الإنسان باعتباره هدفا للتنمية أيضا.

---

[٢٤] برامج الاصلاح الاقتصادي واعادة الهيكلة وانعكاساتها على مسائل العمل: منظمة العمل العربية، ١٩٩٤م.

الاستنتاجات

ناقش هذا البحث مجموعة من الأفكار تمحورت حول الدور الذي يمكن أن يقوم به الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال نشاطه الاقتصادي في الدول المضيفة في رفع مستويات تشغيل العمل كما و نوعا و التخفيف من الدوافع الاقتصادية للهجرة ، وكان من جملة ما توصل إليه البحث خلال هذا النقاش ما يأتي :

إن هناك مجموعة من الأسباب تقف وراء عدم إمكانية تحقق النموذج النظري في مساواة أسعار عناصر الإنتاج ومنها أجور العمل على مستوى العالم الذي توصلت إليه نظرية التجارة الدولية ' من أهمها إن هذه النظرية مبنية على افتراضات محددة من أهمها تشابه حالة التكنولوجيا و مهارات العمل على مستوى الحيز الذي تسري فيه، و هذا ما لا يتوفر في عالم الواقع، وان توفرها النسبي في حالة العلاقات الاقتصادية بين مجموعة البلدان المتقدمة قد حقق جزئيا هذه النتيجة النظرية ، إلا غياب هذه الافتراضات في حالة العلاقة بين البلدان النامية و المتقدمة يجعل من اللامساواة هي الحالة الطبيعية السائدة . و حتى لو تطابقت هذه المهارات افتراضا فان نمط علاقات الإنتاج- العمل تختلف في الاقتصاديات المتقدمة – دولا وشركات - (إذ يسود فيها الميل نحو ادخار العمل) عنها في البلدان النامية من جهة، و الفرق بين معدلات نمو السكان في المجموعتين من جهة أخرى الذي يجعل من وفرة العمل مسألة محتومة في البلدان النامية بالنسبة إلى إجمالي فرص العمل في العالم ككل.

لقد افرز الاختبار التاريخي لتحليل حول مكدوغال MacDougal تأثيرات الاستثمار الأجنبي في البلدان النامية المضيفة اتجاها معاكسا لما اقترحته النظرية خاصة فيما يتعلق بالحركة الدولية لعناصر الإنتاج إذ نجم عن التدفق الداخل لرأس المال الأجنبي بناء هيكل إنتاجي غير متوازن ومختل يسوده (الازدواج الاقتصادي) أبين قطاع التصدير المتقدم الممول و المستثمر من قبل رأس المال الأجنبي و بقية مفاصل الاقتصاد المحلي . و ليس هناك ما يمنع من الاستنتاج بان مثل هذا الازدواج سيتحقق في الاقتصاد النامي مع استيراد علاقات العمل – الإنتاج مع اتساع نشاط الاستثمار الأجنبي المباشر التي لن يعنيها الانتشار بعيدا في الاقتصاد المحلي ، في حين إن زيادة التوظيف تعتمد أساسا على هذا الانتشار و التغلغل .

لقد خرجت معظم الدراسات التي تناولت قياس اثر الاستثمار على خلق الروابط الأمامية و الخلفية في الاقتصادات المضيفة بنتائج ايجابية بالإجمال إلا انه يختلف بين الصناعات و بين البلدان اختلافا مع خصائص البلد و البيئة التي تتشكل فيها السياسة الاقتصادية. و لكن بقيت مسائل قياس الأثر المترتب على دخول الاستثمار الأجنبي في تطوير تنمية المنشآت المحلية و قدراتها التكنولوجية متوقفا على مدى ما يتوفر من جوانب محددة و واضحة منها أساسا توفر قاعدة بيانات على المستوى الجزئي في الجوانب النوعية و الكمية. و هذه البيانات ينبغي أن تغطي عدة سنوات للتأكد من إسقاط الأثر لا يحمل صفة مؤقتة.فضلا عن إن هذه البيانات ينبغي ان تشمل عدد كبير من المنشآت و الصناعات بحيث يمكن تتبع انتشار الأثر . وبقيت الدراسات التطبيقية تعتمد في بحثها من مصدرين احديهما يتناول الأثر ألظرفي circumststantial evidence ، بين المجهزين المحليين و المنشآت الأجنبية ، و الثانية تعتمد الطرق الإحصائية التي تقدر عادة دوال الإنتاج للمنشآت المحلية و تدخل نسبة المساهمة الأجنبية في الصناعة بوصفها إحدى المتغيرات المفسرة . و كلتا الطريقتين غير كافية لتكوين تصور دقيق عن مدى مساهمة الاستثمار الأجنبي في خلق الروابط الأمامية و الخلفية على مستوى توظيف الموارد ومنها العمل .

من خلال تتبع المؤشرات الخاصة بعلاقات الإنتاج – العمل على المستوى الكلي لنشاط الاستثمار الأجنبي المباشر تم استنتاج حقيقة هامة تمثل احد خصائص الاستثمار الذي تقوم به الشركات المتعدية الجنسية وهي ميله المتسارع نحو زيادة استخدام تقنيات ادخار العمل و استخدام التقنيات المتقدمة الكثيفة الاستخدام لرأس المال ، وهذه خاصية أساسية في نمط الإنتاج الرأسمالي المتمثل في النشاط الإنتاجي لهذه الشركات . فعلى سبيل المثال بلغ (معدل الإنتاج الإجمالي للشركات التابعة منسوبا إلى العمل المستخدم) ٣٣٠٦٩ دولار عام ١٩٨٢ و ارتفع ليبلغ ٦٨٤١٤ دولار عام ٢٠٠٣ وعليه يمكن الاستدلال على إن نسبة ادخار العمل خلال هذه المدة قد بلغت أكثر من ١٠٦% .أن هذا الأمر يطرح شكوكا مشروعة حول فاعلية دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تقليل ضغوط البطالة ، على الأقل طبقا لما يفيد به التحليل الكلي المشار إليه .

لاحظت الدراسة من خلال تتبع بعض المقارنات الرقمية إن حجم التوظيف الكلي في نشاطات الاستثمار الأجنبي المباشر بلغ حوالي ٥٤ مليون شخص و هذا النشاط بهذا الحجم من الاستخدام ينتج ١٠% من الناتج الإجمالي المحلي العالمي و أكثر من ثلث الصادرات العالمية و ينتج ما يزيد عن ضعف ما تنتجه القارة الأمريكية الجنوبية ذات ال٤٠٢ نسمة ، وما يقرب من ست مرات بقدر إنتاج دول الشرق الأوسط و شمال أفريقيا (مينا) ذات ال٢٤٦ مليون نسمة . وفي الوقت الذي يبلغ متوسط ما يصيب الفرد من الناتج المحلي في هاتين المجموعتين ٤١٢٦ دولار و ٢٤٥١ دولار على التوالي ، يبلغ منسوب ناتج الشركات إلى عدد المستخدمين فيها ما يزيد على ٦٥٠ ألف دولار ، وهذا يقدم صورة عن عدم التناسق الكبير في معطيات علاقات (الإنتاج – العمل) بين نمط الإنتاج المتقدم الذي يتسم به نشاط الشركات الكبرى و هذه العلاقات في بلدان العالم النامي ، الذي يراد من هذه الشركات – حسب المقاربة الليبرالية - إن تسهم في تقليل البطالة فيه .

انتهت الدراسة إلى استنتاج رئيس يخص فرضية البحث و هو إن تقدير دور الاستثمار الأجنبي في استخدام العمل في البلدان المضيفة يختلف حسب نموذج التنمية المطروح

وفي هذا الصدد نجد إن هناك اتجاهين يحملان استنتاجات متعارضة استنادا إلى اختلاف المنطلقات لكل منهما الأول الذي يدعو إلى التكامل مع النظام التجاري العالمي و يمنح للاستثمار الأجنبي دورا رائدا في هذه العملية من خلال التخصص على أساس مبدأ الميزات التنافسية حيث يتجه الاقتصاد نحو التصدير وهذا من شأنه أن يحرك تخصيص الموارد ومنها العمل بطريقة تجعل منه جزءا في نظام عالمي كلي و شامل .

أما الاتجاه الثاني فبرى إن هذه العولمة لا تناسب المعطيات التاريخية و المؤسسية و البنى السكانية في البلدان النامية ، وان الاتجاه الأول – السائد في عالم اليوم بزعامة المؤسسات الدولية- سيؤدي إلى تفاقم مشاكل البطالة و الضغوط على أسواق العمل باعتبار إن الاعتماد على نشاط الاستثمار الأجنبي المباشر سيؤدي إلى تكثيف علاقات العمل – الإنتاج على المستوى الدولي ، و هو أمر إذا كان يناسب البلدان المتقدمة ببنيتها المؤسسية و السكانية فهو لا يناسب البلدان النامية ذات بنى سكانية و مؤسسية مختلفة تماما . وهذا ما يتفق مع الاستنتاج العام لهذه الدراسة .